

The Quality of Higher Education and Scientific Research and Its Role in Achieving Sustainable Development Objectives: Applying to Malaysia

<https://www.doi.org/10.56830/IJAMS09202308>

Said Ezzat Alsayed

Education Affairs Specialist at the Ministry of Higher Education & Researcher, The Asian Studies and Research Institute, Zagazig University, Egypt.

hazemsaid884@gmail.com

Prof. Abdelrehem Albahtity

Professor of Economics, Head of Economics Department, Faculty of Technology And Development, Zagazig University, Egypt

Prof. Ahmed Gomaa

Professor of Economics, Institute of Political and Economic Research and Studies, Zagazig University, Egypt

Abstract:

The study aims to establish and clarify the role of education in achieving the objectives of sustainable development. Malaysia is one of the most important countries that has accelerated the development of its intellectual capital through the establishment of a high-quality educational system and attention to technological and exact sciences to a large extent in line with the information and digital revolution experienced by the world. Therefore, the study seeks to analyse the most important components of the Malaysian economy as well as the patterns and methods of growth and development plans followed, as well as the extent of benefit from deposits in banks, and the need to extract lessons learned from the Malaysian economic experience. The Sustainable Development Goals are a global call for all countries of the world, whether developed, medium or poor, to take action to eliminate the phenomenon of poverty and improve the quality of life for all countries of the world. Education in general and higher education (university) in particular is one of the most important means on which countries are based to achieve their progress. The importance of research lies in seeking to clarify and show the relationship between the quality of education in general and higher education and scientific research in particular and the achievement of sustainable development. The study has reached a set of results, including: Higher and university education contributes significantly to raising profitability and productivity and adapt productivity to the rapid developments of technology while supporting research and development efforts helps to operate a high-level workforce in addition to the positive effects of economics Knowledge.

Keywords: Higher Education Quality - Scientific Research - Sustainable Development

جودة التعليم العالي والبحث العلمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق على دولة ماليزيا

سعيد عزت خطاب السيد

أخصائي شئون التعليم بوزارة التعليم العالي، باحث بقسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، مصر

أ.د/ عبد الرحيم الشحات البحيطي

أستاذ الاقتصاد ورئيس قسم العلوم الاقتصادية، كلية التكنولوجيا والتنمية جامعة الزقازيق

د/ أحمد جمعة

أستاذ الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية جامعة الزقازيق

الملخص:

ملخص الدراسة: توضح الدراسة أثر جودة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة في تحقيق التنمية المستدامة، وما تتطلبه الجودة لتقديم مخرجات تعليمية مؤهلة للمشاركة في تحقيق تلك الأهداف التنموية والعمل على استدامتها مع اظهار الأسباب والدوافع للدول وخاصة النامية منها للسعى نحو التقدم إلى جانب تسليط الضوء على التجارب التنموية الناجحة للتغلب على التحديات والصعوبات الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة مثل التجربة التنموية الماليزية التي قدمت للعالم مشروعا تنمويا يوازي أهم النماذج العالمية المتقدمة وايضا كونها تدمج بين القيم المجتمعية وبين التطور الاقتصادي الى حد التلاحم.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم العالي – البحث العلمي – التنمية المستدامة.

مقدمة البحث:

يعتبر التعليم بصفة عامة والتعليم العالي (الجامعي) بصفة خاصة من أهم الوسائل التي تستند عليها الدول لتحقيق تقدمها ، وتحقيق أهدافها وطموحاتها سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوطيد مكانتها بين دول العالم، لا سيما في هذا الوقت الذي يشهد تنافس محمود بين مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة والساعية لتحقيق تقدمها، وأخذ مكانتها بين الدول في ظل التراكمات العلمية في شتى المجالات، من خلال نظم تعليمية حازت بالاهتمام اللازم، فأعطت نتائج أكثر من المتوقع ومع ذلك تعمل معظم البلدان المتقدمة و الساعية بجدية نحو للاحاق بركب التقدم بمراجعة نظمها التعليمية، وبصورة دورية وتعمل على تحسينها وتطويرها ، حتى وصلت إلى تبني مفاهيم الجودة ، وإدارة الجودة نظريا وتطبيقا ، واستخدام مقاييسا لمواصفات مخرجاتها التعليمية لضمان فاعليتها في اكتساب المعارف والمهارات بل و التي تمكنها من تحقيق ذواتها والمشاركة الفاعلة في تقدم بلادهم ، وبصورة لا تتوقف بل تزداد تسارعا وتحقيق التنمية الفاعلة والمستدامة ، وضمان استقرارها على المستوى ، الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني ، لذلك أصبح التعليم السلاح الأقوى والأهم في هذا العصر لأنه يستهدف أهم عامل و هو الإنسان، لكي يجعله مبدعا قادرا على التماشي مع التغيرات المتسارعة في كافة مناحي الحياة .

تعد أهداف التنمية المستدامة دعوة عالمية لكل دول العالم سواء المتقدمة او المتوسطة او الفقيرة لاتخاذ إجراءات للقضاء على ظاهرة الفقر وتحسين جودة الحياة لكل دول العالم.

تعد التجربة الماليزية واحدة من أهم واعظم التجارب الرائدة في مجال التنمية المستدامة، والبداية الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية هي الاهتمام بكافة البرامج التعليمية المتقدمة خصوصا في مجال التعليم وتنمية رأس المال الفكري ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعتبر ماليزيا من أهم الدول التي سارعت إلى تطوير رأسمالها الفكري من خلال تاسيس منظومة تعليمية ذات جودة عالية والاهتمام بالعلوم التكنولوجية و الدقيقة بدرجة كبيرة تتماشى مع الثورة المعلوماتية و الرقمية التي يعيشها العالم ، وبالتالي فقد حملت على عاتقها إنشاء مؤسسات علمية متخصصة في النهوض بهذا المجال، واستثمار القدرات والمهارات الإبداعية والفكرية سواء فيما تعلق بالطلاب الماليزيين أو الأجانب ، فقامت بفتح باب الاستثمار على مصراعيه بل وأصبحت جامعاتها من بين أكثر الجامعات إقبالا عالميا.

ومن أهم الإجراءات التي قامت بها الحكومة تأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في جميع المؤسسات الجامعية وإمادها بأساليب المعرفة و تهيئة البنية التحتية الأساسية في هذا الصدد، كم تقوم الحكومة بتدعيم جهود البحث العلمي في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية، وهناك الكثير من مراكز التقنية التي تسعى إلى إيجاد قنوات تعاون بين البحوث العلمية والمصانع ، وتوفير الموارد الهامة لإنجاز أعمال بحثية تطبيقية، ويقوم المجلس القومي للبحوث العلمية والتطوير بدور هام في رعاية المؤسسات البحثية وتوطيد العلاقة بين مراكز البحوث والجامعات من أجل التنمية، والنتيجة تتلخص في إيجاد نخبة من الخبراء في التخصصات التي تحتاج إليها البلاد وهذه النتيجة في حد ذاتها هدف استراتيجي هام للدولة.

أهمية الدراسة

❖ تكمن أهمية البحث في السعي نحو توضيح وإظهار العلاقة بين جودة التعليم بشكل عام و التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص وتحقيق التنمية المستدامة ، من خلال ما تمثله المراجع العلمية والأفكار المطروحة من مساهمات علمية تفيد في التوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها وفق رؤى متكاملة محددة وكذلك التصورات النوعية المجالات في شتى المجالات ،وما تتطلبه الجودة لتقديم مخرجات تعليمية مؤهلة للمشاركة في تحقيق تلك الاهداف التنموية والعمل على استدامتها .

❖ توضيح الاسباب التي تدفع الدول خاصة الدول النامية الى السعي نحو التقدم
❖ تسليط الضوء على التجارب التنموية الناجحة للوقوف على اهم الاسباب التي ساعدت في رفع مستويات المعيشة . (الحصري، ٢٠٠٩)

❖ - معرفة أهم الدروس المستفادة من التجارب التنموية الناجحة في الدول المتقدمة بصفة عامة .

❖ ترجع أهمية البحث الى توضيح التجربة التنموية الماليزية التي قدمت للعالم مشروعا تنمويا يضاهاى أهم النماذج العالمية المتقدمة وايضا كونها تدمج بين القيم المجتمعية وبين التطور الاقتصادي الى حد التلاحم

أهداف الدراسة

يطمح الباحث من خلال الدراسة الى تحقيق بعض الاهداف و التي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

اولا : يهدف البحث لتأصيل وتوضيح دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
ثانيا : بيان مفهوم الجودة ومتطلبات تحقيقها، باعتباره مصطلح وافد إلى التعليم من المجال الصناعي
ثالثا : يهدف البحث إلى توضيح أثر جودة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة في تحقيق التنمية
المستدامة حيث ينضح أن البلدان النامية تعاني العديد من المشاكل خاصة في المجالات الاقتصادية ، ونظمها
التعليمية تدفع بمخرجات تضاف إلى صفوف العاطلين
رابعا : يهدف البحث الى التعرف على الواقع الاقتصادي المالىزى و استعراض مراحل تطوره واسباب تقدمه
خامسا : يهدف البحث إلى توضيح وبيان اهم التحديات والصعوبات التي تواجه البلدان خاصة النامية في تحقيق
جودة نظمها التعليمية .

سابعا : يهدف البحث لفهم مسار التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية والاستفادة منها .
ثامنا : يهدف البحث الى السعي نحو تقديم رؤى مستقبلية للاقتصاد المصري أسوة بالاقتصاد الماليزى

مشكلة الدراسة:

يقوم البحث على مجموعة من التساؤلات التي يحاول الباحث الاجابة عليها و التي تتمثل فى :-
التساؤل الرئيس يتمثل فى :

الى أى مدى تؤثر جودة التعليم الشامل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة؟ والى اى مدى استطاعت التجربة
الاقتصادية التنموية الماليزية تحقيق اهدافها ؟
تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الاتية:

- ❖ الى اى مدى تؤثر جودة التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟
- ❖ ما مفهوم الجودة في التعليم ، وما هي متطلبات تحقيقه ؟
- ❖ ما هي أهم التحديات و الصعوبات التي تواجه البلدان في تحقيق الجودة لنظمها التعليمية ؟
- ❖ الى أى مدى أثرت الظروف الاقتصادية والموارد المتاحة فى ماليزيا ؟ وكيف ساعدت فى تحقيق التنمية
الشاملة؟ وما هي أهم العوامل التي أدت الى نجاح النموذج التنموى الماليزى ؟
- ❖ كيف استطاعت ماليزيا تخطى الازمات المالية؟ وكيف نجحت فى الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية
- ❖ كيف يمكن الاستفادة من التجربة التنموية الماليزية ؟

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على عدة مناهج البحث العلمي - حيث تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي - وعليه
فسوف يتم جمع وعرض وتحليل البيانات استنادا لمصادره المختلفة - كما يعتمد على المنهج الاستقرائي من
خلال بيان وتحليل عناصر مخرجات التعليم وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة

يفترض فى الدراسة التوصل الى اثبات الفرضيات التالية :

- ١- هناك علاقة طردية بين جودة التعليم وبين تحقيق التنمية بشكل عام
- ٢- يوجد علاقة طردية بين العنصر البشرى المؤهل المدرب وبين تحقيق اهداف التنمية المستدامة
- ٣- توجد علاقة بين الانفاق على التعليم وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال استغلال الموارد الطبيعية
- ٤- تأثير الاستقرار السياسي والاجتماعي والعلمي بشكل كبير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ٥- يعد القطاع التعليمي والصناعي والخدمي الاكثر تأثرا فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

خطة البحث

هذا وقد إشتملت خطة الدراسة على اربعة مباحث وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول: الجودة الشاملة للتعليم العالي والتنمية المستدامة (المفهوم والأهداف والتحديات)

• مفهوم الجودة الشاملة والتعليم العالي .

• مفهوم التنمية بين التقليدية والاستدامة.

• أهداف التنمية المستدامة و أبعادها

المبحث الثاني: مساهمة جودة التعليم فى التنمية المستدامة .

• العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة

• الاستثمار فى التعليم من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

- دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
 - لمحة تاريخية عن احوال ماليزيا قبل وبعد الاستقلال .
 - الثقافة الماليزية عبر الانفتاح حول العالم
 - واقع الاقتصاد الماليزي وتطوره وفلسفة التنمية في ماليزيا .
 - تطور جودة التعليم العالي و تحقيق التنمية المستدامة.
 - تنمية قطاع التعليم والاستفادة من العنصر البشري
 - الاستراتيجيات والبرامج التي ميزت التجربة الماليزية .
 - مؤشرات التنمية المستدامة في ماليزيا .
 - *التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لماليزيا.
 - تجربة التنمية المستدامة في الاقتصاد الماليزي
- الخاتمة واهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول

ماهية الجودة الشاملة للتعليم العالي والتنمية المستدامة

تعد الجودة في هذا الوقت أحد أهم المداخل الأساسية في أى عملية تعليمية و خاصة التعليم العالي والجامعي ، لما لها من دور بارز لتحقيق أهداف المجتمع والارتقاء به الى أعلى درجات التميز ، لذلك فان الأمر يتطلب تطوير وتحسين أداء الجودة في الجامعات بصورة مستمرة ، حيث تعد هذه الأخيرة هي القاطرة الأساسية للتنمية المستدامة باعتبارها ركيزة أساسية في تطوير الفكر و المعرفة واستخدامها ونشرها للمجتمع ، مما يحتم عليها تجويد مخرجاتها والعمل على التحسين والتطوير المستمر للمنتج التعليمي ، وكل ذلك من أجل تحسين مهارات افراد المجتمع والذي يعد شرط اساسي ومقوم هام لتطور المجتمع للتماشي مع العصر وتحدياته واستشراف المستقبل ، وعليه في هذا المبحث يحاول الباحث تسليط الضوء على ماهية جودة التعليم والتعليم العالي والجامعي وكذلك سنستعرض ماهية التنمية المستدامة واهدافها وابعادها والعلاقة التي تجمع بين جودة التعليم .

مفهوم الجودة الشاملة والتعليم العالي .

يعيش العالم اليوم تطورات متسارعة ومتلاحقة في شتى المجالات ، ومن أهم هذه المجالات السعي نحو تحقيق ما يعرف بمجتمع المعرفة ، وامام ازدياد حدة المنافسة على المستويين الدولي و المحلي لم تعد تهتم المؤسسات فقط بانتاج منتجات تلبي حاجات ورغبات الافراد وانما اصبحت تهتم بالعقول والافكار التي تحقق التقدم والازهار. (ديلور، ١٩٩٧)

اولاً: ماهية جودة التعليم العالي

التعليم العالي والجامعي من أهم مراحل التعليم التي يجب الاهتمام بها لأن لها أثر كبير على مستقبل الدول حيث أن الخريجين من التعليم العالي هم بناء المستقبل فكما كان التعليم العالي و الجامعي أكثر فعالية وكفاءة وجودة كلما كان هناك جيل من الخريجين أفضل ، وفي هذا سنتحدث عن الجودة الشاملة للتعليم العالي وأهميته .

التعليم العالي هو أحد أهم القوى الموجهة لحياة المجتمعات ، والنمو الاقتصادي ' ومستودع المعرفة ، وكذلك هو الاداة الأساسية لنقل الخبرة المتراكمة العلمية والثقافية

تعريف الجودة الشاملة

هي عملية إدارية منظمة تركز على مجموعة من الأسس الإحصائية والكوادر البشرية التي تسعى لتحسين مستوى الخدمات التي يتم توفيرها من خلال استثمار القدرات الفكرية والعقلية للمتعلمين.

واصبح مصطلح الجودة الشاملة من أهم الاسس في عملية التعليم ، و تتبلور أهميته في كونه يرتكز على الطرفين التعلم والتعليم، حيث يربط بين التعليم وبين احتياجات المجتمع ككل لأنه يعمل على إحداث تغييرات تربوية هامة

كما يعرفها معهد المعايير الامريكي بانها المزايا والخصائص الكلية للخدمة اولسلسلة و قدراتها على تلبية الاحتياجات .

ويعرفها علم التربية بانها مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بشكل دقيق وشمولي عن جوهر التربية وحالتها في كل ابعادها، (مدخلات عمليات ومخرجات وتغذية راجعة) وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي الى تحقيق الاهداف المنشودة والمناسبة للجميع (المصري، ٢٠١٦).

ثانيا : التعليم العالي

التعليم العالي والجامعي ، هو أحد القوى التي توجه للمجتمع ، والنمو الاقتصادي بشكل خاص ' وهو النقطة المركزية للتعليم في المجتمعات ، ويعد التعليم العالي مستودع المعرفة وصنعها وتطورها . كذلك فهو يعد الاداة الرئيسية لنقل الخبرات الثقافية المتراكمة ، و لا تملك أهمية التعليم العالي والجامعي ومؤسساته الا أن تزدهر في ظل عالم تسوده تسرعات متزايدة من موارد المعرفة المادية كعوامل في التنمية

يعد التعليم العالي هو المرحلة الاخيرة من مراحل التعليم النظامي ، والذي يسعى في النهاية لاكساب الفرد معارف و افكار و مهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع بشكل عام ، ويتمثل مفهوم التعليم العالي في : " كل انواع الدراسات للتكوين الموجه الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى المؤسسات الجامعية أو مؤسسات تعليمية جامعية اخرى يكون معترف بها كمؤسسات تابعة للتعليم العالي من خلال رؤية السلطات الرسمية للدولة)

مفهوم جودة التعليم العالي

تعرف جودة التعليم على أنها : العملية التي تهدف بشكل أساسي إلى الارتقاء بالعملية التعليمية وتحقيق نقله من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات والأنظمة التعليمية وتوثيق البرامج التعليمية المتعددة ، والجدير بالذكر أن هذا الارتقاء يتكون من خلال العمل على رفع المستويات المختلفة للطلاب، سواء كانت هذه المستويات على الصعيد النفسي أو الجسمي أو العقلي أو حتى الاجتماعي مما يؤدي إلى تحسين المستويات التعليمية للطلاب وقدرتهم على القيام بالعمليات التعليمية المتعددة، فلا تقتصر جودة التعليم على الطلاب فقط، بل تصل أيضاً لنواحي مختلفة أخرى كالمعلم والمنهج الدراسي والمجتمع المدرسي والبيئة المحيطة والتي تؤثر بشكل اساسي على العملية التعليمية .

الجودة في التعليم ينظر لها على انها مجموعة من الاسس و المعايير والسمات التي لا بد ان تتوفر فيها جميع عناصر العملية التعليمية ، سواء المتعلقة بالمدخلات او العمليات او المخرجات يتمثل الهدف النهائي في تلبية احتياجات المجتمع ومتطلباته وكذلك رغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقق هذه المعايير من خلال الاستخدام الامثل لجميع العناصر سواء المادية او البشرية (التميمي، ٢٠٠٥)

مفهوم التنمية بين التقليدية و الاستدامة.

التأصيل لمفهوم الاستدامة

ظهر الاهتمام بمفهوم الاستدامة في أوقات مبكرة من السبعينات من القرن السابق حينما تحقق لاعداد متزايدة من الافراد حيث أن فساد البيئة سوف يساهم بشكل كبير بعدم الاستدامة ، اضافة الى الدراسات التي جذبت الانتباه لاستخدام الانسان المفرط للبيئة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، وازدياد الاهتمام الدولي بأهداف التنمية والقيود البيئية ، ودراسة العلاقات بين البيئة والتنمية ، وكثير من الافكار التي تضمنت فكرة التنمية المستدامة تعود الى أعمال العالم الاقتصادي (مالثوس) عن نمو السكان ومدى علاقته بالامكانات المتوفرة لغذاء العالم ولحياة سكان الكوكب (ديلور، ١٩٩٧)

في عام ١٩٨٠ صدرت وثيقة الاستراتيجية الدولية للسون ونهت الوثيقة الى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الانسان من الموارد البيئية وقدرة النظم على العطاء.

و نشرت الهيئة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ تحت عنوان (مستقبلنا المشترك) برئاسة رئيس وزراء النرويج (جروهارلم برونتلاند) كانت هدف التقرير الدعوة إلى أن مراعاة التنمية وتلبية الحاجات المشروعة للبشر في حاضرهم مع التواصل للحافظ على الاجيال المقبلة (المصري، ٢٠١٦).

وفي عام ١٩٨٩ انعقد اجتماع دولي عالمي بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان استراتيجية لإيقاف التأثيرات التي تلوث البيئة وتم ذكر مفهوم الاستدامة فيه .

انعقدت ايضا قمة الأرض الأولى عام ١٩٩٢ في مدينة ريودي جانيرو بدولة البرازيل وهو مؤتمر منظمة الامم المتحدة والذي يعتنى بقضايا البيئة والتنمية ، حيث برزت قضية التنمية المستدامة ضمن أولويات المؤتمر ، كما نجحت في الارتقاء بالوعي العام وتحديد أسلوب جديد مخالف عن ما طرحه مؤتمر استكهولم ، فركز الأول على القضايا المتعلقة بتلوث البيئة والموارد اما مؤتمر ريو ركز على إستراتيجية مشتركة تضمن تنمية إنسانية سليمة من خلال تنمية اقتصادية و اجتماعية مبنية على اسس ومفاهيم التنمية المستدامة.

وفي عام ١٩٩٤ عقد اجتماع لمناهضة البيئة شارك به ١٨٠ دولة و ١٢٠٠ منظمة غير حكومية، ثم في عام ١٩٩٥ عقد المؤتمر العالمي للتنمية البشرية في مدينة كوبنهاجن والذي كان يدعو الى التنمية البشرية المستدامة في عام ١٩٩٦ عقد في مدينة اسطنبول بتركيا مؤتمر التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في المناطق الحضرية (سكن لائق للجميع)

كما انعقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب افريقيا مؤتمر التنمية العالمي للتنمية المستدامة ، وفي عام ٢٠٠٢ خرج بنتائج رسمية في خطة التنفيذ وإعلان جوهانسبورج للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠٠٧ عقد مجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الامم المتحدة مؤتمره المخصص لدراسة الاخطار البيئية- (سعيود، ٢٠١٣)

وترتبط الاستدامة بشكل كبير بنوعية الحياة في المجتمع ، ومدى مساهمة الانظمة المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية و البيئية) في المجتمع وتوفير حياة هادفة ومنتجة لجميع أفراد المجتمع في الحاضر أو المستقبل . تعريف التنمية المستدامة :

لقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات، ومن بين هذه التعريفات نجد ما يلي:

التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والاتجاهات والمعارف الضرورية وكذلك تعويده على عادات وحدها لا تكفي فلا بد أن يعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال القادمة بناء على تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٧ و الذي تم تخصيصه بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، حيث تم تحديد عشرون تعريف لها (التنمية المستدامة) وتم تصنيف هذه التعاريف إلى أربع مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية.

أ- اقتصاديا: ويقصد بالتنمية المستدامة (بالنسبة للدول المتقدمة) إجراءات التقليل في استهلاك الطاقة و الموارد أما (بالنسبة للدول النامية) فهي تعني تخصيص الموارد من أجل رفع مستويات المعيشة و الحد من الفقر.

ب - اجتماعيا: يقصد بالتنمية المستدامة العمل و السعى من أجل استقرار النمو السكاني و رفع مستويات المعيشة (الخدمات الصحية و التعليمية) خاصة في الريف .

ج- بيئيا: ويقصد بها حماية كافة الموارد الطبيعية والعمل على تحقيق الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية.

د- تكنولوجيا: تعني التنمية التي تحول و تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتكنولوجيا و التقنيات النظيفة التي تستغل أقل قدر ممكن من الموارد و تساعد على انتاج الحد الأدنى من الغازات الضارة و الملوثة بالأوزون.

التنمية ما بين التقليدية والاستدامة

تهدف المجتمعات المختلفة الى العمل على انجاز تنمية اقتصادية لرفع مستويات المعيشة لافرادها سواء المعاصرين اولللاجيال المقبلة ، و ايضا تحاول البحث عن حماية وتعزيز بيئتهم ، للجميع مستقبلا . و هدف التنمية الاقتصادية للمجتمعات ليس فقط لاشباع الحاجات الاساسية للافراد ، ولكن لتوفير الموارد اللازمة لتحسين نوعية الحياة في اتجاهات مختلفة ، مثل تلبية الطلب على الرعاية الصحية ، والتعليم ، و كذلك توفير بيئة جيدة

الان نجد كثيرا من أشكال تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية يتحقق على حساب البيئة ، حيث نجد أن استهلاك الموارد الطبيعية في بعض الأحيان كثيرة و محدودة العرض ، وتولد منتجات أخرى ثانوية تؤدي الى التلوث و الفاقد

ولذلك ، يجب الاهتمام أولا بتحديد ماذا تعني التنمية الحقيقية ، وماذا يفترض أن تتجزه ؟ و هل يتحدد الهدف من زيادة الثروة القومية فقط ؟ ام تحسين معيشة و رفاهية معظم السكان ؟ أم ضمان وجود حرية للافراد ؟ أم ضمان أمنهم الاقتصادي ؟ أم تحقيق كل هذه الاهداف مع الحفاظ على البيئة و عدم استهلاك مواردها ؟ في الواقع يتحقق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الثروة الكلية للوطن ، و قدرته على خفض معدلات الفقر وحل المشكلات الاخرى .

ولكن شواهد التاريخ تظهر أن النمو الاقتصادي لم يتبعه دائما تقدم مطابق له في التنمية البشرية . فبدلا من ذلك يتم تحقيق النمو الاقتصادي بتكلفة تتمثل في عدم تحقيق عدالة اكبر ، ومعدل بطالة أعلى ، وفقدان للهوية الثقافية ، وديمقراطية ضعيفة ، و افراط في استهلاك الموارد التي تعد ميراث لأجيال المستقبل. وحيث أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والبيئية يمكن أن تفسر بطريقة أفضل من حيث ترابطها وضروة توازنها ، فالخبراء ومن ضمنهم الاقتصاديون يميلون الى الاتفاق على أن هذا النوع من النمو هو نمو غير مستدام ولكي يوصف بالاستدامة ، فيجب أن يحقق النمو الاقتصادي باستمرار التي يمكن أن تحصد من عملية التنمية البشرية ، وبذل الجهود المختلفة للحفاظ على البيئة وتنميتها .

فالتنمية البشرية ترتبط ارتباط وثيق بالافراد حيث يتوسع خياراتهم ليقودوا الحياة التي يقدرونها ، وبذلك يكون النمو الاقتصادي ، والتجارة والاستثمار الدولي ، والنقد التكنولوجي أمور مهمة ، ولكنها تعد وسيلة وليست غاية

حيث أن إشراكها في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين يتوقف على ما اذا كانت تساهم في خلق بيئة مناسبة لتطوير او قدراتهم الابداعية و الابتكارية لقيادة العمليات الانتاجية .

التنمية التقليدية :

هناك أبعاد لاي مفهوم للتنمية ، خاصة في الدول النامية ، لايمكن الاختلاف عليها ، منها أن هدف التنمية ينبغي أن يحقق الانسان من خلاله إحتياجاته وطموحاته ، سواء يتحقق هذا بجهود حكومية أو بجهود شعبية أو بجهود مشتركة وتماشيا مع هذه الاهداف يمكن اعتبار التنمية بمثابة الهجوم الانتقائي على أكثر أشكال الفقر سوءا ، والالغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض و البطالة و الامية والفقر واشكال عدم المساواة ان صلاح أمور الانسان هو غاية الغايات و ارقى المقاصد وأنبئ الاهداف التي تستهدفها جهود التنمية لاي مجتمع و في الوقت ذاته فأن الانسان هو صانع التنمية بمنافعها المختلفة ومعارفها ومهاراتها وتنظيماتها ومؤسساتها وسلعها وخدماتها ومن خلال جهده الفكري والعملية تتم تعبئة موارد المجتمع لكي ينتج عنها الكم والنوع الامثل للانتاج الذي يعتمد على إنتاجية العامل التي تتأثر بمقدار الدافعية للعمل لدى أفراد المجتمع . أى أن التنمية هي شأننا إنسانيا يتولها الانسان من خلال فكره و تراثه الثقافي ، وأن دور الانسان في التنمية هو أهم شيء ، وأن الثقافة هي الوسيلة والغاية للتنمية في ان واحد الظن بأن التنمية لا تعدو تحقق تقدم في الناتج القومي يعد تعطيل لعجلة التنمية الحقيقية بل لا نبالغ إذا قلنا ان التنمية في معناها الحقيقي العميق تعني تشيد وبناء مشروع حضارى متكامل ، يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ، اضافة الى ذلك أنه على الرغم من الأهمية القصوى للنمو أو التنمية الاقتصادية ودورها الفعال في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات يقاس بحجم الناتج القومي والدخل القومي ومتوسط دخول الافراد ، الا أن هناك متغيرات وتطورات فرضت نفسها على أدبيات التنمية بدعت من مركزية العنصر البشرى ، ومركزية تحقق العدالة في التوزيع وتوسيع الخيارات سواء الثقافية او التعليمية او الصحية او الرعاية الاجتماعية لأبناء المجتمع ، ومدى استخدامهم لبرامج الاتصال وتفاعلهم معها ، و كذلك نوعية القيم والاتجاهات التي تحدد نماذج التفكير والفعل لديهم ، وقدرتهم على التعامل مع الواقع بمنهجية علمية ، وكيفية التعامل مع تكنولوجيا المعلومات ومصادر العديدة بشكل ايجابي متطور بالاضافة الى نوعية التعليم في إطلاق القدرات الابتكارية المهارية والابداعية لدى ابناء المجتمع ، وانفجار قدرات الفكر الناقد القادر على تحسين وإستيعاب الواقع لدى الاخر والاضافة اليه من أجل الابداع والابتكار الثقافى والعلمى والتكنولوجى، التنمية المسؤولة لا يمكن أن تحرك قدرات و طاقات البشر ما لم توفر لهم التأقلم مع حياة المشاركة بحيث يشاركون في المشروعات الجماعية لتحقيق حياة افضل لافراد المجتمع قد ظهر مفهوم التنمية بوصفه أداة فعالة تستطيع الدول المتخلفة من خلالها مواجهة عوامل التخلف بتبنيها لتجارب الدول المتقدمة.

أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة، والتي تعرف ايضا باسم (الأهداف العالمية) ، فهي تعد دعوة عالمية للقضاء على الفقر وحماية الأرض وضمان توفير السلام والامن والازدهار لجميع البشر . وتعتمد هذه الأهداف (١٧) السبعة عشر إلى ما تم انجازه في تحقيق الأهداف الإنمائية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، كما تستوعب كذلك مجالات تعد جديدة على سبيل المثال تغير المناخ، وتعزيز سبل الابتكار، والعدالة وعادة ما يحدد مفتاح النجاح في تحقيق هدف معين معالجة قضايا ترتبط بشكل وثيق بأهداف أخرى وتقضى أهداف التنمية المستدامة العمل بروح المشاركة الفعالة وبشكل عملي تطبيقي حتى نستطيع اليوم اتخاذ الاجراءات الصحيحة لتحسين الحياة، بشكل مستدام، ليس للجيل الحالى فقط بل للأجيال القادمة. وهي توفر أهداف و غايات

واضحة المعالم لجميع البلدان لكي تعتمد وفقا لأولوياتها مع الاخذ في الحسبان التحديات البيئية التي يواجهها العالم بأكمله.

حيث قالت هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030 هناك أولوية ضرورية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة إن أهداف التنمية المستدامة توفر لنا الان خطط وجداول أعمال مشتركة لمعالجة أهم الصعوبات و التحديات الملحة التي يواجهها عالمنا من اهمها معالجة ظاهرة البطالة و الفقر وتغير المناخ و الحروب والصراعات ويتسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخبرة اللازمة لدفع مسيرة التقدم والمساعدة الفعالة في دعم البلدان النامية ووضعهم على طريق التنمية المستدامة".

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في العام ٢٠١٥ و فيه تم تحديد تاريخ تحقيقها بالتحديد بحلول عام ٢٠٣٠، و هي تمثل خارطة طريق هدفه تحقيق مستقبل مزدهر يتسم بالاستدامة وتشمل أهداف التنمية المستدامة سبعة عشر هدفاً مترابطاً وتعد جزءاً من قرار الأمم المتحدة يسمى جدول أعمال التنمية وتتضمن أهداف التنمية المستدامة أربع ركائز أساسية ألا وهي البيئة، التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والشئ الفريد والمميز في أهداف التنمية المستدامة أنها تعد أول اتفاقية عالمية تلتزم بها ١٩٣ دولة أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، حول العالم وأصبح على كل دولة عضو في الأمم المتحدة تحديد خطة عمل قومية توضح من خلالها خططها المستقبلية لتفعيل و تطبيق أهداف التنمية المستدامة. (نومر، ٢٠١٢)

تعتبر أهداف التنمية المستدامة بمثابة أجندة عمل دولية واسعة النطاق على المستوى الدولي والعالمي وتتطلب المشاركة تعاوناً وثيقاً للقطاعات المختلفة للدولة و بين القطاعين العام والخاص، بل ويشمل ايضا المجتمع بأكمله لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات طويلة المدى و التي تعزز جودة الحياة بشكل مستدام . وقد وضعت منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة في مؤتمره للتعليم من أجل الاستدامة (رسم معالم التعليم في المستقبل)

وقد حددت الاهداف الاساسية للتنمية المستدامة والتي تتمثل في سبعة عشر هدفاً:

- ١- القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان .
- ٢- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية وتعزيز الزراعة المستدامة .
- ٣- ضمان تمتع جميع الافراد بأنماط عيش صحية والرفاهية لجميع الاعمار .
- ٤- ضمان التعليم الجيد (المتمر) والشامل للجميع و كذلك تعزيز فرص التعليم مدى الحياة .
- ٥- ضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات .
- ٦- ضمان وفرة المياه وخدمات الصرف الصحي لجميع الافراد وادارتها ادارة مستدامة .
- ٧- ضمان حصول جميع الافراد بتكلفة ميسرة على خدمات الطاقة الحديثة الامنة والمستدامة
- ٨- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع , و توفير العمالة الكاملة والمنتجة و ضمان توفير العمل اللائق .
- ٩- توفير بنية تحتية قوية قادرة على الصمود مع تحفيز التصنيع المستدام الشامل وتشجيع الابتكار
- ١٠- العمل على الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها .
- ١١- العمل على جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- ١٢- ضمان توفير أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة .
- ١٣- العمل على ايجاد إجراءات عاجلة للتصدى لتغير المناخ و أثاره .
- ١٤- السعى نحو الحفاظ على المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام , وامكانية وصول الجميع الى العدالة , والعمل على بناء مؤسسات فعالة وتخضع للمساءلة وشاملة للجميع على شتى الاصعدة .
- ١٥- العمل على حماية النظم الايكولوجية و البرية وصيانتها وتعزيز استخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة والعمل على مكافحة ظاهرة التصحر ووقف تدهور الاراضي , ووقف فقدان التنوع البيولوجي .
- ١٦- التشجيع والعمل على اقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد لتحقيق التنمية المستدامة .
- ١٧- تعزيز سبل تنشيط الشراكة العالمية الفعالة من أجل التنمية المستدامة .

ابعاد التنمية المستدامة

الواضح من خلال التعريفات السابقة أن مصطلح التنمية المستدامة يتضمن ابعاد عديدة متداخلة فيما بينها - والتركيز على معالجتها لتحقيق تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المستهدفة ، ويمكن تحديد اربعة ابعاد حاسمة و مترابطة ومتفاعلة هي الابعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية .

أولاً : الأبعاد الاقتصادية

وتشمل الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة كلاً من :

١- معدل الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

بالنظر للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن معظم سكان البلدان الصناعية المتقدمة يستخدمون قياساً على مستوى نصيب الفرد وحصته من الموارد الطبيعية في العالم اضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية (السواحي، ٢٠١٢).

٢ - العمل على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

يتبلور مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان المتقدمة في العمل على اجراء تخفيضات مستمرة ومتواصلة من الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية و تحسين مستوى الكفاءة ولا بد لتحقيق هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية الى البلدان النامية .

٣- يقع مسؤولية التصدي لظاهرة التلوث على البلدان الصناعية و المسؤولية الخاصة في قيادة تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ويرجع ذلك لاستهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية بشكل كبير مثل المحروقات ، وبالتالي نجد أن مساهمتها في وضع حلول لمشكلات التلوث العالمي كان كبير ، ويضاف الى ذلك ان هذه البلدان المتقدمة لديها الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية الكفيلة بان تتميز بالصدارة في استخدام تكنولوجيا نظيفة واستخدام الموارد بمعدل أقل ، و القيام بتحويل اقتصادياتها نحو العمل على حماية النظم الطبيعية.

٤ - العمل على التخفيف من اعباء الفقر

يحقق التخفيف من اعباء الفقر نتائج عملية هامة بالنسبة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، لان هناك علاقات و روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة في ظل النمو المتزايد للسكان والتخلف الناتج عن التاريخ الاستعماري والتبعية الفكرية المطلقة للقوى الرأسمالية .

٥ - العمل على تحقيق المساواة (العدالة) في توزيع الموارد

ويتحقق ذلك في جعل فرص الحصول على الموارد الاولية والمنتجات والخدمات متوفر فيما بين جميع الافراد ودخل اقرب الى المساواة والعدالة فالفرص غير متكافئة للحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الارض والموارد الطبيعية وعلى الديمقراطية وغير ذلك من الحقوق السياسية التي تشكل حاجزا هاما امام التنمية المستدامة فهذه العدالة و المساواة تساعد على التنشيط الاقتصادي والعمل على تحسين مستويات المعيشة

٦ - الحد من التفاوت في الدخل

تعنى التنمية المستدامة العمل على الحد من التفاوت المتنامي في الدخل و فرص الحصول على رعاية صحية متميزة، وكذلك العمل على تقديم القروض الى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية واكسابها الشرعية و العمل على تحسن فرص التعليم والرعاية الصحية المتميزة بالنسبة للمرأة و الاشارة الى التوجه الى سياسة تحسين فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النور الاسيوية الحديثة مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان .

ثانياً : الأبعاد الاجتماعية (البشرية)

١- تثبيت النمو الديمغرافي: وهي العمل على تحقيق تقديم ملحوظ وكبير في العمل على تثبيت نمو السكان وهو أمر له أهمية بالغة ويرجع ذلك الى أن النمو المستمر للسكان لفترات طويلة و بمعدلات تقترب وتتشابه بالمعدلات الحالية أصبح أمراً مستحيلاً و كذلك لان النمو السريع يؤدي الى احداث ضغوطات حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات كما أن النمو السريع للسكان يؤدي الى الحد من التنمية وانخفاض معدلات الموارد الطبيعية المتاحة لاعالة كل السكان

ثالثاً : الأبعاد البيئية

١ - العمل على تقليل اتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي والمصايد

نلاحظ في الأبعاد البيئية أن تعرية التربة وفقد إنتاجها يؤديان الى التقليل من غلتها وبخرجان سنويا من مجموع الانتاج مساحات هائلة من الاراضي الزراعية لتصبح اراضى قاحلة جرداء ويرجع ذلك بسبب ظاهرة التصحر كما أن الاستخدام المفرط في الاسمدة والمبيدات الحشرية يؤديان الى تلويث المياه سواء السطحية او الجوفية بالإضافة الى المصايد الكثيرة للأسماك في المياه سواء العذبة أو في البحار فيتم إستغلالها بمستويات غير مستدامة

٢- العمل على حماية الموارد الطبيعية_تتطلب التنمية المستدامة تحقيق حماية للموارد الطبيعية الضرورية لانتاج المواد الغذائية والوقود بداية من حماية التربة الى حماية المصايد السمكية بالإضافة الى التوسع في الانتاج المستدام للوصول الى تحقيق تلبية إحتياجات السكان الاخذين في التزايد ، وإن أى اهمال في صيانة الموارد الطبيعية والتي تعتمد عليها الزراعة بشكل اساسى ، لهو أمر كفيل بحدوث نقص شديد في الاغذية فى المستقبل و بذلك تعنى التنمية المستدامة إستخدام الاراضى القابلة للزراعة بصورة أكثر كفاءة وفعالية و انتاجية

المبحث الثاني

مساهمة جودة التعليم فى تحقيق اهداف التنمية المستدامة

لا بد ان تتغير نظرتنا للدور الذى يقوم به التعليم وخاصة التعليم الجامعي فى المساهمة بدوره فى تحقيق التنمية العالمية ، فهو عامل يساعد على تحقيق رفاهية الأفراد وتثريد مستقبل كوكبنا الأرض وتمثل مسئولية التعليم اليوم أهمية كبيرة فى الوقت الحاضر لمواكبة تحديات وصعوبات القرن العشرين وتطلعاته و تعزيز القيم والمهارات لتحقيق النمو المستدام الشامل لجميع الافراد والتعايش السلمى يقر اى دستور بأن التعليم حق انسانى للجميع ، وهو فرض على الدولة ، تدعمه و توفره وتكفله وتشرف عليه - فالتعليم يؤدى دورا هاما وحاسما فى تحقيق أهداف التنمية المنشودة ، وهو أحد الاهداف الاساسية للتنمية ، ويتحدد دور التعليم فى التنمية ، بصفة عامة، فيما يلى .:

- العمل على تكوين قاعدة اجتماعية كبيرة متعلمة بضمن حد أدنى من التعليم لكل فرد.
- تحسين القيم فى المجتمع بما يتماشى مع الاهداف التنموية ، ومنها قيمة العمل ودعم الانتاج والاستقلالية فى التفكير منذ تاريخ الموافقة على التنمية المستدامة لأول مرة والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٨٧ ، تزامن معها التوصل الى مفهوم موازى للتعليم كمساهم بدوره فى التنمية المستدامة ، و قد بدأ طرحه بواسطة أشخاص من خارج مجتمع التعليم ، فقد أنتت من المؤتمرات الاقتصادية والسياسية الدولية (مثل الامم المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وعند مناقشة وضع وصيغ لمفهوم التنمية المستدامة ، أصبح من الواضح أن التعليم ركن فعال و أساسى من أركان الاستدامة أنه يقصد بالتعليم المتعلق بالتنمية المستدامة ما يقصد بالتعليم من أجل الاستدامة . والواقع أن المفهوم الاول يتعلق بنقل المعلومات عن مختلف مبادئ التنمية المستدامة وقضاياها ، بينما يتعلق الثانى بدور التعليم ، والوعى العام والتدريب بوصف هذه العناصر أدوات رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . فالتعليم من أجل التنمية جزء لا ينفصل عن عملية تعزيز التنمية سواء الاجتماعية او الاقتصادية ، والتخفيف من حدة معدلات البطالة و الفقر ، وادارة استخدام الموارد الطبيعية استخدام أمثل وتشجيع الانتاج والاستهلاك المستدامين ، وضبط النمو السكانى.
- تدور التنمية المستدامة فى الاساس حول البيئة ، لذلك فالتعليم من أجل الاستدامة هو مجرد محور جديد لمفهوم التعليم البيئى ، فى الواقع تعد البيئة عنصر من العناصر التى يشملها المفهوم الواسع .
- التعليم هى الاختصاص الرئيسى لوزارات التعليم والايوساط التعليمية فقط، و التعليم من منظور الاستدامة ، يشارك فيه معظم قطاعات المجتمع بأعتبارها طرفا فاعل ومستفيد على حد سواء .
- و من الاستقراء الواقعي الدولى تبين أن الدول الأكثر تعلما تنتج الاثار الايكولوجية السلبية الاعمق ، فانها تمتلك معدلات عالية من الاستهلاك لكل فرد ، و هذا يعنى أن الارتقاء بمستويات التعليم الى مستويات أعلى قد لا يكون كافيا وحده لايجاد مجتمعات مستدامة ، لاقتترانه بنمو معدلات الاستهلاك التى تكون فى الطبيعى غير رشيدة ، واخيرا أن الصعوبة التى تواجه هذه المجتمعات تتمثل فى توضيح صيغة ملائمة يتحقق فى اطارها المساعدة على رفع مستويات التعليم دون تحقيق طلب متنامى على الموارد الاستهلاكية ، وما يصحبه ذلك من تحديات أخرى مثل انتاج للملوثات والنفايات ، ويمكن مواجهة هذه التحديات ، بشكل عام فى اعادة تخطيط و توجيه المناهج الدراسية ، و كذلك الانشطة التعليمية الاخرى المتعددة ، حتى تلبى الحاجة لايجاد نماذج انتاجية واستهلاكية جديدة أكثر استدامة (الغولى،١٩٩٨)

متطلبات وتحديات التعليم من أجل الاستدامة

- ١- تطور الوعى داخل المجتمع التعليمى والعام باعادة تكييف التعليم من أجل تحقيق الاستدامة يكون هاما وضروريا ، فلو العاملين فى الحقل التعليمى ليس لديهم دراية بالروابط الهامة بين التعليم والتنمية المستدامة، فاعادة تكييف التعليم بهدف تلبية متطلبات التنمية المستدامة سوف لا يحقق أى شئ ، فعندما يحقق الافراد

التعليم يستطيع تحسين امكانية تنفيذ السياسات الوطنية و كذلك برامج ادارة الموارد الاقليمية و المحلية فالتعليم في وضع يمكن فيه اعادة تكيفه لكي يساهم في انجاز تحقيق اهداف الاستدامة .

٢ - تنظيم التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في وضع المناهج الدراسية وهذا يختلف من مجتمع الى اخر ، فقد تقوم بعض المجتمعات باضافة بعض المقررات الدراسية مثل التنمية المستدامة ، أو التربية البيئية ، أو التربية السكانيةالخ. وقد يقوم البعض الاخر بصياغة جديدة هدفها توجيه برامج أنشطة التعليم بشكل شامل للتوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبذلك يجب التفريق بين أهداف التدريس المتعلق بالتنمية المستدامة والذي يتمثل في تدريس بعض النظريات فالتدريس من أجل تحقيق الاستدامة يهدف الى تزويد الطلاب بالمهارات ووجهات النظر والمعرفة للتمهيد لحياة مستدامة في المجتمع .

٣ - ضرورة المشاركة الفعالة بين اعضاء المجتمع عند تطوير برامج التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، ففهوم التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يقوم على ضرورة أن تكون البرامج التنفيذية مناسبة وملائمة محليا ودوليا وملائمة ثقافيا ، مع الاخذ في الاعتبار الاوضاع البيئية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، وبالتالي فلا بد من تطوير المناهج والمقررات التعليمية الملائمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهذا سوف يسهل تحقيقه من خلال المشاركة المجتمعية الفعالة و تشكيل الافكار الاساسية التي تدعم المناهج التي تتماشى مع تحقيق الهدف والمجتمع . (خالدي، ٢٠٠٩)

٤- اذا كان التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بذاته على مفاهيم تحليلية من فروع دراسة و مناهج ومقررات دراسية عديدة ، فيصعب تدريسه في ظل الاوضاع التقليدية للمدارس لاختلاف فروع ومقررات الدراسة وعدم تكاملها، لذا فالتعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يستوجب التعامل مع الفروع والمقررات الدراسية في اطار تكاملي .

٥ - العمل على تنمية القدرات البشرية اللازمة ، لان التنفيذ الناجح لأي اتجاه تعليمي جديد يتطلب تواجد خبراء موثوق بهم في مجال التنمية المستدامة .

استثمار التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة

من أكثر مظاهر التخلف على المستوى الاقتصادي والاجتماعي هو ضعف وقلة الإمكانيات المادية وانخفاض مستوى الإمكانيات البشرية الهامة و الضرورية لإحداث التنمية، ويعتبر الاستثمار في التعليم المطلب الضروري و الأساسي لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء ، و الاهتمام بتشكيل القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب وتنمية المهارات والقدرات اللازمة للمساهمة في العملية التنموية و من خلالها يأخذ النمو الاقتصادي مادته ويعمل على خفض مستويات الفقر، وبالتالي يمكن تحقيق النمو وتخفيف حدة الفقر عن طريق التنمية والتي لا يمكن تحقيقها (التنمية) إلا من خلال التدريب والتعليم بكافة مراحلها المختلفة ، فالشخصية المتعلمة تكون منتجة وتشارك في العملية التنموية بشكل فعال، والتعليم يؤثر و يتأثر بسياسات التنمية

لقد شكل التعليم محورا أساسيا لكافة الخطط التنموية كما انه قاعدة أساسية من مرتكزات الرؤية المستقبلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الادوار و المهام الرئيسية الأخرى المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية

أن مفهوم الاستثمار في مجال التعليم إذا ما تم تعريفه بأكثر من طريقة فهو في النهاية يلعب دور مهم جدا وحيوي في عملية التنمية الشاملة وهو أحد أهم أولويات وأساسيات عملية التنمية الشاملة المستدامة بشكل صحيح إن مشاريع الاستثمار المثمر في التعليم النظامي (التعليم الابتدائي الأساسي، الثانوي، العالي والجامعي) والتعليم الغير نظامي (التدريب ومحو الأمية) لا يمكنها أن تتحقق إلا إذا توفرت لها البيئة الملائمة والهادفة الى تحقيق مخرجات فعالة كالأستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي و من أهداف الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم القضاء على ظاهرة الفقر والطالة و العمل على تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي ، وعلى أساس أن التعليم هو جزء لا يتجزأ من تحقيق تنمية الموارد البشرية ، والذي يتمثل في بناء قدرات معرفية ومهارات بشرية فعالة في المجتمع ويمثل البعد و الحرمان من التعليم أحد أهم مراحل الحكم على البشر بالفقر، ويظهر الحرمان من التعليم واضحا ليكون أقصى في حالة النساء والأطفال، و المؤكد أن قلة التحصيل العلمي، ورداءة وضعف نوعيته، ترتبط بشكل أساسي بقوة بالفقر ويرجع بشكل واضح تحليل خصائص الأسر الأكثر فقرا من حيث أن معاملي الارتباط الاساسيين للفقر هما الموقع الريفي وانعدام التعليم، فيرتبط الفقر بصفة أساسية بضعف وانعدام التعليم وظاهرة الامية الريفية بصفة أساسية، حيث يبلغ (الفقر) أعلى مستويته بين الأفراد

منعدى التعليم و الذين حصلوا على تعليم ضئيل وينخفض بصورة واضحة مع ارتفاع مستويات التعليم – ويساهم قطاع التعليم في تدعيم و تكوين الرأس المال البشري والاجتماعي الهادف لتحقيق النمو الاقتصادي والإثراء الاجتماعي، دعم المشروعات و تقديم الخبرات الدولية والممارسة الفعالة الجيدة على أساس خاص لكل دولة ، وكذلك مهمة الدولة هي الاستمرار الشامل للتعليم الإجباري الفعال الجيد النوعية و فعالية النظام التعليمي في تدعيم و تكوين رأس المال البشري والذي بدوره ينشئ ترابطا و تلاحما اجتماعيا لدعم تنمية مجتمعات هدفها المعرفة ولا بد أن يكون هناك أنفاق مالي كافي للقيام بالتعليم، وان يكون شامل لتوفير التعليم الأساسي للجميع وخاصة الأطفال و هناك علاقة تبادل و ترابط منفعلة بين المجتمعات والمؤسسات التعليمية و تتضافر جهود المؤسسات التعليمية في شتى مراحلها لتحقيق أهداف التنمية البشرية للمجتمعات بحيث يصبح الفرد هو الوسيلة و الهدف للتنمية في الوقت نفسه.

دور التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة

لقد أصبح في الوقت الحاضر مفهوم التنمية المستدامة جزء لا ينفصل عن المفردات التربوية منذ مطلع التسعينات واستخدمت العديد من المفاهيم في هذا الصدد مثل " التعليم من أجل حياة مستدامة " التعليم من أجل الاستدامة " التعليم من أجل مستقبل مستديم " تعليم الاستدامة " الا ان مفهوم التعليم من أجل الاستدامة هو مصطلح اكثر استخداما على المستوى الدولي و العالمي .

يعد التعليم بهدف تحقيق التنمية المستدامة أكثر من مجرد قواعد معارفية متصلة سواء بالبيئة او الاقتصاد او المجتمع، فهو يتضمن بالإضافة الى ذلك مهارات التعليم و القيم التي تحفز الافراد على طرق العيش المستدام والمشاركة المجتمعية في شكلها الديمقراطي، كما يعمل على دراسة القضايا سواء المحلية او القضايا العالمية .

ويمكن توضيح مميزات مؤسسات التعليم العالي فيما يلي :

– أن مهمة مؤسسات التعليم العالي الرئيسية و الأساسية هي إعداد وتأهيل كوادر علمية وعملية، في مجالات عديدة أهمها البحث العلمي ، وخدمة المجتمع .

– تعد مؤسسات التعليم العالي من أهم المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمعات في جميع المجالات و العمل على تطويره بشكل مستمر ، ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية بما تتماشى مع النظم التعليمية المحددة والمخطط لها مسبقا ، وليست مهمتها الأساسية محدودة بتخريج الطلاب فقط بل يجب أن تخدم افراد المجتمع ولا بد أن تتم بشكل مستمر ومستدام و إعداد الكوادر المؤهلة التي تتحمل المسؤولية العظمى في المستقبل لتحقيق أهداف التنمية الشاملة ويقع على كاهل المؤسسات الكبرى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة من خلال العمل المتواصل لتأهيل وإثراء الفكر العلمي والثقافي ومن المعروف ، ان الجامعة باعتبارها الاداة الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي والتي تعد الواجهة والانعكاس الطبيعي للمجتمع الذي تتواجد فيه وتعد الجامعة المؤسسة العلمية التي توفر الجو المناسب و الامكانيات والادوات اللازمة للتعليم والبحث العلمي كذلك لها المسؤولية الرئيسية في دمج مشاريع التنمية بالابحاث المساعدة ، فالجامعات سواء قديما او حديثا تعد منارة الرقي والتقدم للمجتمعات، فتعبر عن قضاياه وتساعد في وضع الحلول للمشكلات التي قد توجه المجتمع ، والعمل على موكبة التطور بشكل مستمر لجميع العصور والازمنة وتعتبر الجامعة قمة الهرم التعليمي ليس فقط لمجرد كونها تعد آخر مراحل السلم التعليمي فحسب ، لكن لانها تعنى بمهام كثيرة والتي تتمثل في تنمية الثروة الحقيقية للمجتمع والتي تتمثل في الطاقات البشرية - وهناك العديد من وجهات النظر بشأن دور التعليم العالي في تحقيق متطلبات الاستدامة , ويمكننا استعراض بعض هذه الرؤى , فيما يلي :

نجد البعض يرى أن مشاركة و اسهام التعليم العالي في التنمية المستدامة يمكن أن تتحدد في النقاط التالية

– إعداد و تدريب وتأهيل القوى البشرية , وبالأخص المدرسين ، والتربويين ، ومخططي وواضعي السياسة التعليمية كما تقوم بعمل أبحاث تربوية ونفسية وتربوية والتي بدونها يتخلف قطاع التعليم وبالتالي عملية التنمية المستدامة (عمار، ١٩٩٢)

– المساهمة الفعالة في تخفيف حدة الفقر في المجتمع من خلال وضع السياسات التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في خفض حدة الفقر .

– تدريب الخبراء والمديرين للقطاعات الصناعية والعمالية ، وكذلك القطاع السياسي والمجتمع المدني ، لتوليد ومعالجة ونشر والتحقق من صحة المعرفة الجديدة من خلال البحث ونقل واعتماد المعرفة المتاحة عالمياً والمقبولة اجتماعياً ، ويمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في التخفيف من حدة الفقر .
– المساعدة في تحديد المخاطر البيئية والأساليب المناسبة لحماية البيئة ، وتقديم المشورة للسلطات والهيئات المسؤولة عن الحماية البيئية الفعالة .

– تعزيز تنمية القطاع الخاص ليقوم بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة. (غنيم، ٢٠٠٧)
– يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تلعب دوراً هاماً في تطوير المجتمع المدني من خلال تقديم المشورة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لما تمتلكه هذه المؤسسات من معرفة وخبرة تنظيمية وتقنية واجتماعية لتسهيل هذا الدور.

أهم المحددات الأساسية للتنمية هو وجود الأسس الاجتماعية والثقافية لحكومات الديمقراطية فعالة وعلاقة الثقة المتبادلة بين المؤسسات السياسية والمجتمع المدني الفعال (عبدالقادر، ٢٠٠٥)

التجربة الماليزية والسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد التجربة الماليزية واحدة من أهم وأكبر التجارب العالمية الرائدة في عملية التنمية الاقتصادية ، فالنقاط الرئيسية لانطلاق ماليزيا نحو عملية التنمية الاقتصادية (سياسة الاعتماد على الذات) فالتجربة الماليزية هي واحدة من تلك التجارب التنموية الجديرة بالملاحظة والدراسة لما حققته من انجازات عظيمة والتي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية للخروج من الركود الاقتصادي (قاسم، ٢٠٠٧)
يقول جوزيف ستجلبتر قبل أربعين عاماً ، كانت ماليزيا من أفقر دول العالم ، لكنها اختارت بعد الاستقلال عدم اتباع توجيهات وتعليمات المنظمات الدولية ، ولكن اتبعت نماذج التنمية الناجحة لجيرانها الآسيويين .

و كان ناتجها الاجمالي المحلي ، كما يذكر ستجلبتر ، قريبا جدا من الناتج المحلي الاجمالي لكل من هايتي ومصر وهندوراس ، وأقل من الناتج المحلي الاجمالي لغانا بحوالي ٥% ووفقا لتقديرات سنة ٢٠١٠ ، فتضاعف دخل ماليزيا الى ٧ أو ٨ أمثال الدخل لغانا ، وأكثر من خمس أضعاف الدخل لهندوراس وأكثر من ضعفى ونصف الدخل لمصر .

واقع الاقتصاد الماليزي وتطوره

أولا : الاقتصاد الماليزي قبل الاستقلال :

خلال الفترات الاستعمارية التي تعرضت له ماليزيا فمثلها مثل باقى الدول المسالمة فى آسيا و افريقيا و أمريكا اللاتينية ، فنجد أن الاستعمار يعمل جاهدا على امتصاص خيرات البلاد الاقتصادية ، و عمل أى شئ يخدم مصالحه فقط مثل ذلك انشاء شبكات الطرق التي تسهل له الوصول لمستعمراته بكل سهولة وفى أسرع وقت ممكن ليخدم قواته وجيوشه التي تباشر الاحتلال فنرى فى ماليزيا قام المستعمر بربط اقتصاده باقتصادها ، لدرجة أن جعل هذا الاقتصاد يقوم فى الأساس على تصدير السلع الاولية بصورة اساسية الى الخارج ، والتي تتمثل فى المطاط والتصدير ، فى الوقت نفسه كان يستورد معظم الاشياء من الخارج مثل السيارات ، والاجهزة الالكترونية ، و الملابس ، بالاضافة للسلع الكيماوية التي يتم انتاجها فى الغرب وكان يسعى لتسويقها و ترويجها بشتى الطرق ، و ذلك أثناء فترة الاحتلال (البريطاني) لماليزيا و تعد ماليزيا (شبه الجزيرة الملاوية) مركز تجارى هام جدا حتى قبل ظهور (ملقا) و التي كانت تعتبر العاصمة الرئيسية لسلطنة ملقا الشهيرة وكذلك سنغافورة التي كانت ضمن الولاية البريطانية ، ومن خلال استغلال بريطانيا للاراضى الماليزية ، فقاموا بزراعة المطاط الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي ، وشجر النخيل الذي يتسخر منه (زيت النخيل) ومع مرور الوقت أصبحت ماليزيا المصدر الاول على مستوى العالم فى انتاج هذه السلع (زيت النخيل - القصدير - المطاط الطبيعي) تعد ماليزيا مرصدا تجاريا هاما بين دول العالم ، فماليزيا تتوسط الدول تجاريا ، فكانت ممرا تجاريا لتوزيع تجارتهم عبر مضيق ملقا الساحلى الذي يعد مجمع لكل تجار العالم (صادق، ٢٠١٤).

إن وجود التجار هو ما يميز ماليزيا عن غيرهم ، ولديهم مصدر كبير من الموارد للتداول معهم وتبادل السلع التي تميز ماليزيا عن غيرها (زيت النخيل والمطاط والبخور والتصدير) سمح هذا للاقتصاد الماليزي بالنمو بفضل الحركات التجارية بين الشرق والغرب ، وتوجه الجشع الاستعماري ضد ماليزيا ، ونهب ثرواتها وتقويض ثرواتها المستقبلية وهذا يعنى فى النهاية التبعية الماليزية بأكملها لبريطانيا بعد الاستقلال ، وقد وضحت اشكال التبعية الداخلية فى هيمنة العنصر الصينى بشكل تام على الأمور المتعلقة بالمال والاقتصاد فى البلاد فى

الوقت الذي كانت فيه الاغلبية المالاوية المسلمة تعاني من شدة الفقر ولا تملك سوى ٢,٨% فقط من ثروات البلاد والباقي يستحوذ عليه العنصر الصيني ، فهذا النوع من التبعية لا يشكل خطرا خارجيا بل يشكل خطرا داخليا وهو أشد خطر والذي يتمثل في زرع الاعراق والطوائف المختلفة داخل ماليزيا ، أدى ذلك الى نشوب قنن تثار وانفجار في كل أنحاء ماليزيا بسبب هيمنة العنصر الصيني على معظم ثروات البلاد فأصبح يشعر الماليزي يشعر بالغربة في موطنه ، والذي أدى بدوره الى اثارته المشاكل والصراعات عام ١٩٦٩ م ، حينما ثار الماليزيون على الطوائف العرقية من الهنود والصينيين فقاموا بالتخريب والتدمير احتجاجا على السياسات الحكومية وسخطا على العنصر الصيني الذين أحكموا سيطرتهم على الاقتصاد الماليزي

ثانيا : الاقتصاد الماليزي وتطوره بعد الاستقلال :

مع بداية فترة السبعينات اتخذت ماليزيا نهج وخطى النمور الاسيوية الاربعة (تايوان - كوريا الجنوبية سنغافورة - هونغ كونج) ، وبمعاونة اليابان بدأت ماليزيا في التحول من اقتصاد قائم على الزراعة والموارد الطبيعية الى دولة صناعية ، وكذلك البحث عن الخطة التي تسعى الى حل مشكلة عدم التوازن العادل في توزيع الثروات بين فئات وطبقات المجتمع ، حيث ركزت لجنة ريد (التي سطرت الدستور) في اعطاء الماليزيون مزايا خاصة كضمان ٦٠% من المقاعد الخاصة بالجامعات وكذلك لعب التخطيط المركزي دورا هاما واساسي في النهضة ، فتم اعتماد الخطط الخماسية والتي بدأت من عام ١٩٥٥ والتي استخدمت للتدخل في التوزيع العادل للثروات مع تطوير البنية التحتية ، وبالفعل نجحت التجربة التنموية الماليزية خاصة بعد الاستقلال في عام ١٩٥٧

فتم اللجوء الى الاستراتيجيات التقليدية والتي تتمثل في إحلال الوردات ، وربما كانت البداية في التركيز على صناعات السلع الاكثر استهلاكا والتي كانت معظمها مملوكة للشركات الأجنبية ، سرعان ما تبين وجود قصور في استراتيجية احلال الوردات كمحور رئيسي لعمليات التنمية المتواصلة ، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية بالاضافة الى ضعف حجم الطلب المحلي ، والذي عزز وكان ناتج لضعف سوء توزيع الدخل بين شرائح المجتمع المختلفة ، و على الرغم من تحقيق قدر كبير من التنوع في منتجات القطاع الزراعي الى انه ظلت عمليات التصنيع خلال الستينات محدودة للغاية ولم تحقق أى طفرة في حجم العمالة والقيمة المضافة .

جودة التعليم العالي في ماليزيا

للتعليم من أجل الاستدامة العديد من الخصائص التي يمكن أن تسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة (السماطوي، ٢٠٠٤)

- ❖ يركز التعليم من أجل الاستدامة على أربع ركائز رئيسية (تعليم المعرفة ، تعليم الحياة ، تعليم العمل ، تعليم نقل المعرفة) .
- ❖ إنه متوافق مع تحقيق عالم عادل ومنصف وسلمي يضمن استدامة الموارد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .
- ❖ يشجع على تشخيص الاحتياجات التعليمية للفرد ، وتطوير الأهداف ، وتوفير الموارد المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ، واختيار الاستراتيجيات لتنفيذها ، وتقييم النتائج التعليمية. إنها عملية إدراك أن تلبية الاحتياجات المحلية غالبًا ما يكون لها آثار دولية .
- ❖ يشمل الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) ويتكيف مع التغيرات المتطورة في مفهوم التنمية المستدامة .
- ❖ مراعاة المشكلات المحلية والدولية والمساهمة بفعالية في إيجاد الحلول لها .
- ❖ يبني القدرات المدنية لصنع القرار الاجتماعي ، ويعزز التسامح والإدارة البيئية ، ويستند إلى مبدأ العمل الجماعي ، ويحسن نوعية الحياة لتحقيق مفهوم التنمية المستدامة
- ❖ التعليم متعدد التخصصات ، يساهم كل تخصص في تنشيط التنمية المستدامة

أوجه الترابط والتكامل بين أهداف التنمية المستدامة وأهداف التعليم :

الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي يذكر بكل وضوح ضرورة العمل على ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف لجميع افراد المجتمع ، و العمل على تعزيز فرص التعليم مدى الحياة ، وذلك لا يعنى أن التعليم يعمل منفردا بمعنى انه لا يرتبط بباقي الاهداف ، فهناك علاقة قوية ووثيقة بين التعليم و كافة أهداف التنمية المستدامة ، والجدول التالي يوضح كيف يرتبط التعليم بأهداف التنمية المستدامة المختلفة :

أهداف التنمية المستدامة	ارتباط التعليم بأهداف التنمية المستدامة
١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله	التعليم يعمل بشكل كبير لانتشال الافراد من الفقر
٢- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي	يلعب التعليم دوراً رئيسياً في مساعدة الفقراء على الانتقال إلى الزراعة المستدامة وفهم التغذية
٣- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية	يمكن أن يؤثر التعليم على مجموعة من القضايا الصحية ، بما في ذلك حالات الوفاة المبكرة ، والصحة الإنجابية ، وانتشار الأمراض ، وأنماط الحياة الصحية والرفاهية
٤- ضمان التعليم الجيد وتعزيز فرص التعليم	
٥- تحقيق المساواة بين الجنسين	يعطى التعليم أهمية خاصة بالنسبة للفتيات و للنساء للحصول على مهارات القراءة والكتابة الأساسية ، و كذلك تحسين مستوى المهارات والقدرات التشاركية وتحسين فرص الحياة .
٦- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي	يعمل التعليم والتدريب على تحسين المهارات والقدرة على استخدام الموارد الطبيعية بشكل أكثر استدامة ، مما يحتمل أن يعزز الصحة العامة .
٧- ضمان الحصول للجميع على الطاقة	يمكن لبرامج التعليم سواء أكان التعليم رسمي أو غير رسمي في الحفاظ على الطاقة وتعزيز مصدر الطاقة المتجددة .
٨- تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق	هناك ترابط مباشر بين مجالات مثل : مستويات التعليم والحيوية الاقتصادية ، ومهارات سوق العمل والاعمال الحرة
٩- اقامة بنية تحتية قادرة على الصمود	يقوم التعليم بدور ضروري لتطوير المهارات المطلوبة لبناء بنية تحتية تتصف بالمرونة وتصنع أكثر استدامة .
١٠- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وبينها	عندما يتم توفير فرص متساوية للتعليم ، يحدث فرق واضح في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية
١١- جعل المدن البشرية شاملة للجميع	يمكن أن يزود التعليم الأفراد بالمهارات التي يحتاجون إليها للمشاركة في بناء مدن أكثر استدامة والحفاظ عليها .
١٢- ضمان جودة انماط الاستهلاك والانتاج	يمكن أن يحدث التعليم فرقاً كبيراً في أنماط الإنتاج وفهم المستهلك للسلع المنتجة بشكل أكثر استدامة
١٣- إتخاذ إجراءات للتصدى لتغير المناخ	التعليم هو المفتاح لفهم الجمهور لتأثيرات تغير المناخ ، ولا سيما التكيف والتخفيف من الآثار على المستوى المحلي
١٤- حفظ المحيطات والبحار	التعليم مهم في زيادة الوعي بالبيئة البحرية وبناء توافق إيجابي في الآراء بشأن الاستخدام الحكيم والمستدام .
١٥- حماية النظم الايكولوجية البرية ومكافحة التصحر	يزيد التعليم والتدريب من مستويات المهارات والكفاءات لدعم سبل العيش المستدامة وحماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ، لا سيما في البيئات المهتدة
١٦- التشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة بدون تهمة	التعليم الاجتماعي هو قضية أساسية لتعزيز وضمان مجتمعات تشاركية وشاملة وعادلة والتماسك الاجتماعي
١٧- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية	يبني التعليم المستمر القدرة على فهم سياسات وممارسات التنمية المستدامة وتعزيزها

بشكل عام فإن التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يسعى إلى إيجاد توازن بين الازدهار البشري والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية لتحسين حياة الناس ويمكن القول إنها رؤية تربوية الذي للأفراد والمجتمعات اليوم وللأجيال القادمة بدأ الاهتمام الجاد بهذا المجال في ماليزيا بعد فترة

وجيزة من استقلالها عن الاحتلال البريطاني ، عندما بدأت في صياغة سياسات حازمة لبناء نظامها التعليمي .
(السالموطي، ٢٠٠٤)

بيانات حول التعليم الجامعي في ماليزيا ١٩٩٦ - ٢٠٠٠

٢٠٠٠	١٩٩٦	
٥٥	٥٠	عدد الجامعات والكليات الحكومية
١٩٧٠.٢	٨٤٥١	عدد المحاضرين (الاساتذة)
٣٤٤٢٥٠	١٠٨٨٤٥	عدد الطلاب

أصبحت المؤسسات الجامعية الآن مراكز إقليمية لطلاب الدراسات العليا ، وخاصة من البلدان النامية .
وهذا يعني تحسين جودة التدريس ووفرة المرافق التعليمية مثل المكتبات والمختبرات وشبكات الكمبيوتر ، ودعم أعضاء هيئة التدريس المتخصصة ، وترقية المناهج الدراسية و يوضح الجدول التالي الزيادة في عدد خريجي الجامعات الوطنية الماليزية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩ .
خريجو الدراسات العليا من الجامعة الوطنية الماليزية.

١٩٩٩-١٩٩٥	١٩٨٤-١٩٨٠	
٢٢٧٠	٨٥	ماجستير
١٤٦	٦	دكتوراه
٢٤١٦	٩١	اجمالي المتخرجين

أبرز مقومات النموذج التنموي الماليزي

المقومات المميزة للتجربة الماليزية :

تعد التجربة الماليزية واحدة من التجارب الناجحة القليلة التي يجب استكشاف عملية التطوير فيها بعمق وإجراء بحث مكثف ربما سنكتسب بعض الفوائد ونكون قادرين على تطبيقها على أرض الواقع. يتحقق ذلك من خلال مجموعة من اللبنات الأساسية التي تدعم التحول النوعي ونذكر منها: . (عمار، ١٩٩٢)

١ - الادارة السياسية :

ما كان يمكن أن تتحقق النهضة الا بوجود قدرة ورغبة حقيقية سياسية واضحة , ويمكن تلخيص هذه الارادة في جملة قالها الزعيم مهاتير محمد " أيها الماليزي أرفع رأسك وأنظر الى المستقبل " بعد الاستقلال توالى على ماليزيا عدد من القيادات السياسية الذين تميزوا بأنهم قادة مثقفة ومتعلمة وقادرة على العمل لتحقيق المصالح العامة

٢- تطور مفهوم التنمية :

ظل مفهوم التنمية مرادفًا لمعنى النمو في البعد الاقتصادي خلال الخمسينيات والستينيات حتى السبعينيات من القرن العشرين ، لكن تجربة تلك المرحلة التي امتدت ربع قرن سيطر عليها التخلف. تبين أنه ليس السبب في قلة الاموال . وهناك عوامل أخرى مهمة ، تتلور في مجموعة من العوائق و التي تتلخص في العوائق الهيكلية والمؤسسية في العديد من المناطق ، وأنماط العلاقات الدولية التي تربط بين البلدان النامية والمتقدمة

٣- الاهتمام بالقطاع الخاص

الحكومة الماليزية قلقة بشأن الوضع الاقتصادي للملايو ، وتبحث الحكومة عن شراكات اقتصادية تساهم بشكل فعال في تقليص المسافة المادية بين الشعوب الأصلية وغير الأصلية ، قائلة إن العمل الحر يمكن أن يساعد. لزيادة الدخل الحكومي ، طبقت ماليزيا فكرة اليابان المتحدة ، واعتمدت ماليزيا المتحدة على أن العمل الحر يساعد على زيادة الدخل وبدأت في التعامل مع جميع رجال الأعمال على أساس المصالح المشتركة. وعندما ينجح رجال الأعمال ، يزداد دخل الحكومة ، ويزيد اقتصاد الأمة نمو ، ويستفيد الناس من العثور على وظائف

٤ - السياسة الشرقية (التوجه نحو الشرق) تضمنت هذه السياسة اتجاهين للتنمية

أ- الاتجاه الأول: أطلق عليه مهاتير محمد "الاتجاه الشرقي" ، حيث رأى أن الاتجاه نحو الشرق يتوافق مع اتجاه التنمية في ماليزيا ويتمشى مع امتلاك السكان والثروة ، وعندما تولى مهاتير محمد منصبه كرئيس للحكومة وامتد حتى عام ١٩٩١ ، كانت السياسة تهدف إلى تشجيع ومتابعة الماليزيين في جوانب الاقتصاد والتعليم

من التجربة اليابانية. خاصة وأن ماليزيا بلد متعدد الأعراق والأديان ، يمكن الاستفادة منهم على المستوى التقني والتكنولوجي ووضعها في الإطار الصحيح.

ب- الاتجاه الثاني: هو التيار الإسلامي الذي جاء ليحد من صرخة الحركة الإسلامية الماليزية لأسلمة التنمية التي تكمن وراءها قيمة تاريخية وسياسية وتتعارض مع آراء الحكومة. في ذلك الوقت – في ظل التركيز على العرقيات المتناغمة داخل البلد - وأيضًا من خلال إعطاء التنمية الاقتصادية بعدًا إسلاميًا بشكل عام ، بالإضافة إلى حماس القيادة السياسية ، لإعطاء السكان الاصليون (الملايو) قيم متميزة حيث انهم اعتبروا الإسلام ليس مجرد دين، فالإسلام يمثل للملايو عامل مركزي و اساسي في تشكيل ثقافتهم وذلك بعد استقرار الإسلام منذ القرن الخامس الميلادي

الاستراتيجيات والبرامج الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا

من بين البرامج والاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا ، فقد اعتمدت ماليزيا على العديد من البرامج المستدامة ، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية

١- البرامج والاستراتيجيات الاجتماعية: (صادق، ٢٠١٤).

تتكون من الجوانب التالية :

أ- تراجع البطالة: أحرزت ماليزيا مؤخرًا تقدمًا في الحد من البطالة من حوالي ١٠٪ في الخمسينيات والستينيات إلى أقل من ٣٪ في القرن الحادي والعشرين و تعد تجربة ماليزيا تجربة رائدة في مواجهة ظاهرة البطالة ، حيث نجحت في الحد من البطالة من خلال تميزها في مجال التخطيط الجيد للتنمية الاقتصادية التي تركز في الوقت نفسه على الصناعات الكثيفة وقليلة رأس المال مثل الصناعة الإلكترونية ، الخ

ب - الاستراتيجيات الموجهة نحو تخفيض مستويات الفقر: من البرامج والاستراتيجيات الموجهة لتخفيض مستويات الفقر

❖ برنامج التنمية للاسراء الاشد فقرا : يقدم البرنامج فرص عمل جديدة والذي من شأنه رفع معدلات نسب الدخل بالنسبة للفقراء وخاصة في المناطق الفقيرة ذات الاولوية والتي تهدف الى تحسين الظروف الاجتماعية ، فقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة منخفضة ، وايضا صيانة وترميم المساكن التي لا زالت قائمة بالإضافة الى توفير الخدمات مثل الكهرباء و المياه والصرف الصحي وكذلك تقديم المساعدات المباشرة للاسراء الفقيرة - منح الإعانات والمساعدات المالية للفقراء

❖ تقدم الحكومة الماليزية الإعانات والمساعدات المالية للأفراد والأسر. على سبيل المثال ، أولئك الذين لا يستطيعون إعالة أسرهم والعمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة يتلقون إعانات تتراوح من ١٣٠ دولارًا إلى ٢٦٠ دولارًا شهريًا، مع تنمية الأنشطة الانتاجية خاصة في الجوانب الزراعية والشركات الصغيرة والمتوسطة ..

❖ تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن منخفضة التكلفة

❖ أنشأت الدولة صناديق لمساعدة ورعاية الفقراء المتضررين من الأزمات ودعمت أيضا المشاريع الاجتماعية التي تهدف إلى التنمية الريفية والأنشطة الزراعية للفقراء .

❖ تدعيم الادوية للفقراء خاصة الادوية المنقذة للحياة

❖ تتيح الدولة للقطاع الخاص فرصة فتح مراكز طبية و عيادات خاصة وتوفير الادوية للفقراء خاصة الادوية التي على الحباة (المنقذة)

ج - الاهتمام بالرعاية الصحية والتعليم

ما يميز الرعاية الصحية الماليزية عن جيرانها هو أنها تعزز الدعم الحكومي بطريقة مستدامة ، من حيث تطوير الخطط الاستراتيجية التي تراعي الاحتياجات الحالية دون المساس بمطالب الحكومة مستقبلا

تتمتع ماليزيا بالرعاية الصحية المميزة ذات الجودة العالية حيث استطاعت الحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٢ والتي جعل منها مستشفى دولي ومحل اقبال عليها - فتتكفل الحكومة الماليزية بتحمل نفقات ٩٨% من اجمالي التكاليف الاساسية - فعلى سبيل المثال ، نجد أن الدولة في عام ٢٠٠٩ تكفلت بما يقارب ٤.٨ من اجمالي الناتج القومي لتغطية النفقات الصحية

الاهتمام بقطاع التعليم

بدأ الاهتمام الحقيقي بقطاع التعليم في ماليزيا بعد الاستقلال البريطاني ، حيث ركزت على وضع سياسات قوية لبناء منظمة تعليمية مستقبلية ومتطورة تتماشى مع المتغيرات العالمية ، بعد التوجه الحقيقي نحو الاقتصاد

الصناعي بعد أن كان التركيز الأساسي على الاقتصاد الزراعي كان حافزا لها نحو التوجه لتبني مناهج علمية تتناسب مع توجهات الدولة ، من خلال دمج هذه التطلعات ، تهدف رؤية ٢٠٢٠ إلى جعل ماليزيا دولة متقدمة من جميع النواحي وتتضمن خطة شاملة للتنمية الوطنية ، بما في ذلك خطة مدتها خمس سنوات من ١٩٧٠ إلى ١٩٦٦ ، وهناك عدد من الخطط الخمسية ومنها الخمسية الثانية ، ١٩٧٥-١٩٧١ ، والتي تهدف لجعل التعليم ، وخاصة التعليم الجامعي ، مفيداً بشكل أساسي للاقتصاد الوطني

٢ - البرامج والاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي

تهدف ماليزيا إلى تبني استراتيجية حاسمة لتحقيق التنويع الاقتصادي ، والانتقال من اقتصاد معين إلى اقتصاد متنوع ، حيث أطلقت ماليزيا استراتيجية قائمة على التصدير في أوائل السبعينيات ، واستغرق الوصول إلى مستوى المرحلة ٢٠ عاماً . وتبرز أهم الاستراتيجيات ذات البعد الاقتصادي ما يلي : (السماطوي، ٢٠٠٤)

أ- العمل على تطوير قاعدة صناعية عالية الإنتاجية

تمكنت ماليزيا من تطوير صادراتها من خلال التركيز على مجموعات صناعية محددة تؤدي إلى التقدم التكنولوجي ما بين ٢٠٠٦ - ٢٠١٥

ب - استخدام رأس المال الأجنبي لتسهيل نقل التكنولوجيا

في منتصف الثمانينيات ، بدأت ماليزيا في جذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة ، وتقديم الحوافز الضريبية وتخفيف القيود الجمركية ، وجذب الاستثمار المباشر وتعزيز تنمية قطاع السيارات في ماليزيا والقطاعات الإستراتيجية الأخرى .

ج- الاهتمام بتدريب العمالة الماهرة

يتطلب إنشاء تجمع صناعي وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع ، بالإضافة إلى البنية التحتية. مع مرور الوقت ، أتت هذه الاستثمارات والتدريب ثمارها ، حيث أصبحت العمالة الماليزية من امهر العمالة على مستوى العالم.

٣ - البعد البيئي للتنمية المستدامة في ماليزيا

تقييم تجربة التنمية المستدامة في الاقتصاد الماليزي

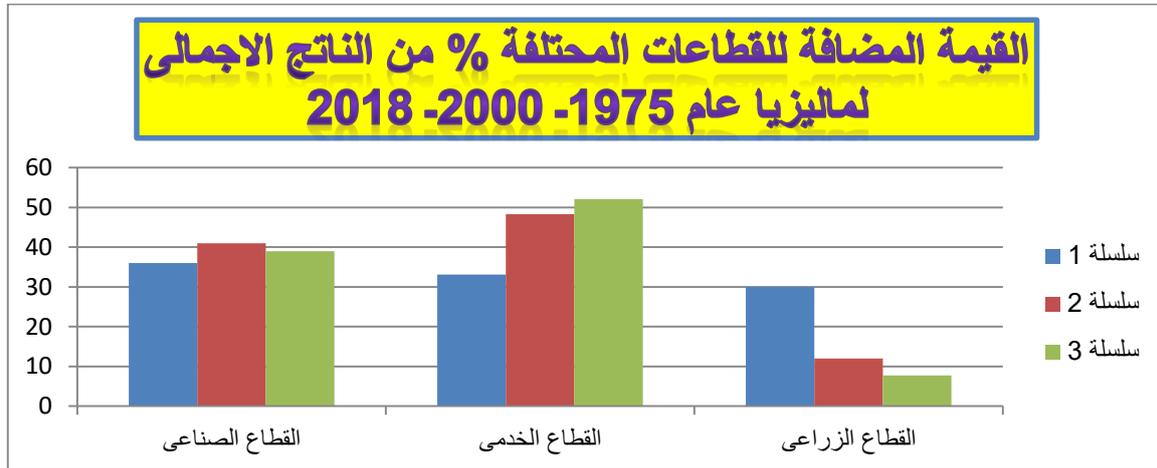
هناك العديد من المؤشرات لقياس التقدم والنجاح في تجربة التنمية في ماليزيا على مدار العشرين عاماً الماضية على الأقل لقد كانت هذه واحدة من أشهر الرؤى الإستراتيجية لماليزيا وقد جذبت قدرًا كبيرًا من الاهتمام محليًا وعالميًا ، وأصبحت مصدر إلهام للماليزيين: جعل ماليزيا دولة صناعية بحلول عام ٢٠٢٠. في عام ١٩٩١ ، قدمت ورقة بحثية بعنوان (إطلاق مجلس الأعمال الماليزي) وتنفيذه مع بداية الألفية الجديدة ، ستساعدنا هذه الورقة على فهم العالم المتغير سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ..

❖ القطاع الصناعي : تمثل الآن ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ ، مقارنة بحوالي ٣٦٪ في عام ١٩٨٠ ، وهي زيادة صغيرة ومع ذلك ، لوحظ أن القطاع الصناعي ، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ، مسؤول عن حوالي ثلث إجمالي القيمة المضافة .

❖ القطاع الخدمي : ساهمت بنسبة ٥٢,٠٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ ، حيث ساهمت بنسبة ٣٣,١٥٪ عام ١٩٧٥ بزيادة قدرها ١٨,٨٩٪ ، أي ما يعادل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي .

❖ القطاع الزراعي : ساهمت بنسبة ٧,٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ ، لكنها ساهمت بنسبة ٣٠,٧٢٪ في عام ١٩٧٥ ، بانخفاض قدره ٢٣,٢٥٪ كما يتضح مما سبق ، يمثل قطاع الخدمات من حيث أهميتها النسبية حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي ، وهو اتجاه عالمي في الاقتصاد العالمي منذ أوائل السبعينيات. يمثل هذا الثلث ، لكن قطاع الزراعة يحتل المرتبة الأخيرة في جميع الاتجاهات حيث ينتقل من الزراعة إلى الخدمات والصناعة ، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

العام	القيمة المضافة للقطاع الزراعي % من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة للقطاع الخدمي % من الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة للقطاع الصناعي % من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٧١	٣٠,٧١٦٩٤	٣٣,١٥١٨٨	٣٦,١٣١١٨
١٩٨٠	٢٣,٠٢٧٢٧	٣٥,١٨٠٧٧	٤١,٧٩١٩٦
١٩٨٥	٢٠,٢٨١٤٨	٤٠,٤٨٤٢	٣٩,٢٣٤٢٦
١٩٩٠	١٥,٢١٦٥٣	٤٤,١٩٢٦١	٤٢,١٩٨١٨
١٩٩٥	١٢,٩٤٩٩٤	٤٧,٨٨٢٤٣	٤١,٤٠٢٥١
٢٠٠٠	٨,٥٩٩٣٠٢	٤٦,٣٠١٤٩	٤٨,٣٢٠٠١
٢٠٠٥	٨,٢٦٢٣٣٧	٤٤,١٩٧٣٣	٤٥,٩٢٦٩٩
٢٠١٠	١٠,٠٨٩٧٨	٤٨,٤٧٧٤١	٤٠,٤٩٨٨٨
٢٠١٤	٨,٤٧٠٠٨١٩	٥١,١٩٥١١	٣٩,٠٦٦٠٢٧
٢٠١٨	٧,٧٣٥٨١٩٨	٥٢,٠٤٠٩٩	٣٩,٠٠٠١٨٣



المصدر من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

١- معدل النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات تقييم التنمية المستدامة ، وقد تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو ، والجدول التالي من عام ١٩٨٠ يسلط الضوء على نمو إجمالي الإنتاج للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠.

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي (%)

السنة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
GDP	٧,٠٤٤٢	١,٠٢٥٢	٩,٠٠٩	٨,٨٥٨٨	٥,٣٣٢١	٧,٤٢٤٨	٥,٠٩١٥	٤,٧٢٣٦	٤,٤٠٢٢	٥,٦٠٤٥

يتضح من الجدول السابق :

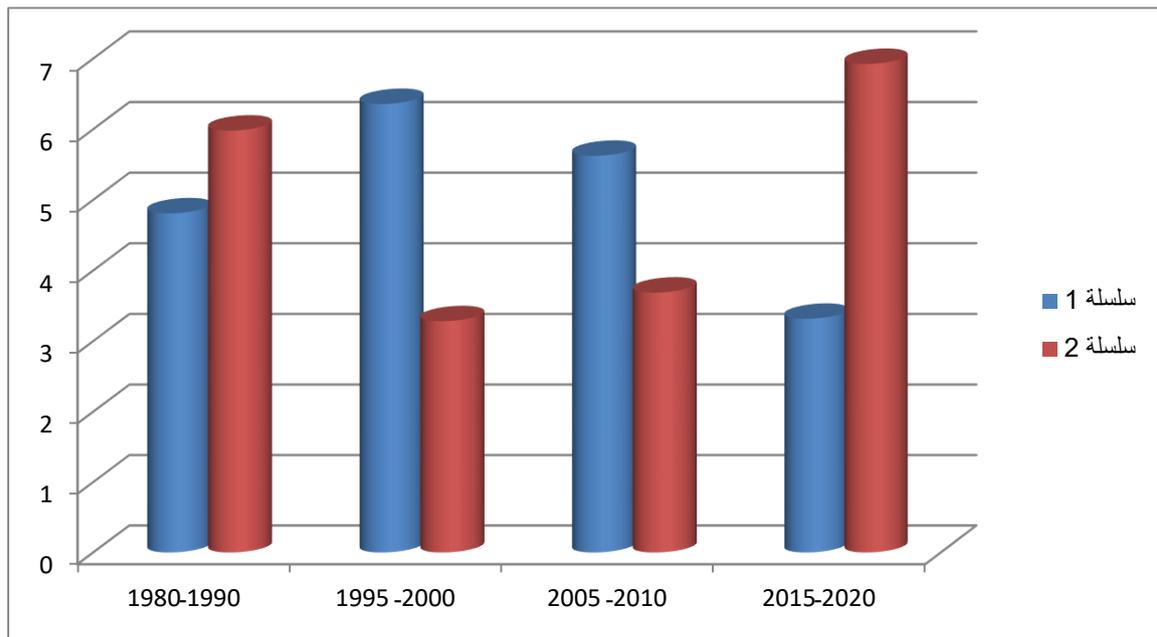
انخفض الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا من ٧,٠٤٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٤,٤٠٪ في عام ٢٠١٩ ، بانخفاض ٢,٦٣٪. مما سبق ، تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي السنوي لماليزيا قد تحسن في عام ٢٠٠٠ ، واستقر في عام ٢٠١٠ ، ثم انخفض بشكل كبير حتى عام ٢٠٢٠ ، مروراً بالمصاعب العالمية (كوفيد-كورونا)

٢- تطور مراحل نمو نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي % سنويا ١٩٨٠ - ٢٠٢٠

العالم	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي %
١٩٨٠	٤,٨٠٩٤٩٤٨٨٣
١٩٨٥	٣,٦٠٥٢٩٩٧٣٢ _
١٩٩٠	٥,٩٨٠٣٠٣٥٧٤
١٩٩٥	٦,٣٥٧٥٠٢٧٠٩
٢٠٠٠	٣,٢٨٢٢٩٤٩١
٢٠٠٥	٥,٦٢٣٥٣٧٣٨
٢٠١٠	٣,٦٨٧٥٥٢٢٧١
٢٠١٥	٣,٣١٦٧٦٩٧٦٥
٢٠١٨	٣,٤٨٧٦٦٤٥٤٦
٢٠١٩	٣,١٠٦٧٥٤٢٣٣
٢٠٢٠	٦,٩٠٣٧٧٢٨١١

يتضح من الجدول السابق: تطور معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ارتفع من ٤,٨ عام ١٩٨٠ إلى ٥,٩٨ عام ١٩٩٠ ووصل إلى ٦,٩٠ عام ٢٠٢٠ على الرغم من وجود الأزمة العالمية (كوفيد).

مراحل تطور النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي %

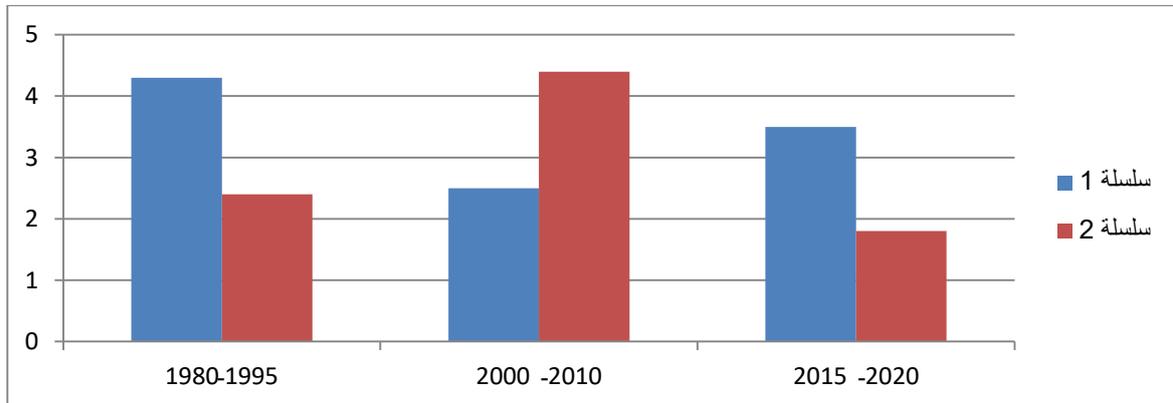


المصدر : من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

٣- تطور معدلات التضخم في ماليزيا

السنة	معدل التضخم
١٩٨٠	٦,٦٧
١٩٨٥	٠,٣٤
١٩٩٠	٢,٦١
١٩٩٥	٣,٤٥
٢٠٠٠	١,٥٣
٢٠٠٥	٣,٠٠
٢٠١٠	١,٧١
٢٠١٥	٢,١٠
٢٠١٨	٠,٨٨
٢٠١٩	٠,٧٠
٢٠٢٠	١,١٠

يتضح من الجدول السابق أن: معدل التضخم تقلب بين ١٩٨٠ و ٢٠٢٠ ، والجدير بالذكر أن معدل التضخم لم يتجاوز ٦,٦٧ عام ١٩٨٠. ويعد هذا نجاحًا واضحًا حيث وصل إلى أدنى سعر فائدة في عام ٢٠٠٧ عندما وصل إلى ٠,٨٨ .



المصدر : من اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

٥ - مؤشر الادخار والاستثمار المحلي الماليزي من عام ١٩٧٥-٢٠١٨

اجمالي الادخار المحلي نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	اجمالي الادخار المحلي % من الناتج المحلي
١٩٧٥	٢٠,٦٣٧٤
١٩٨٠	٣١,٣١٧١
١٩٨٥	٣١,٠٣٣١
١٩٩٠	٣٤,٤٠٣٤
٢٠٠٠	٤٦,٠٨٠٣
٢٠٠٥	٤٤,٣٤٠٠
٢٠١٠	٣٩,٣٠٣٢
٢٠١٥	٣٢,٧٨٣٦
٢٠١٨	٣٠,٧٣٦٠

من الجدول السابق يتضح الاتي :

تعتبر المدخرات والاستثمارات من أهم المتغيرات الكلية التي تلعب دورًا رئيسيًا في النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، لذلك يجب تعبئة الموارد المحلية واستخدامها بكفاءة. تقييم معدل الادخار وتكوين رأس المال الإجمالي. النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للفترة ١٩٧٥ - ٢٠١٨. لوحظ الاتي : تذبذبت مدخرات ماليزيا بين صعود وهبوط حيث وصلت إلى ٣٠,٧٣٪ في ٢٠١٨ ، بزيادة إجمالية بنحو ١٠٪ مقارنة بعام ١٩٧٥ ، بالإضافة إلى أن المدخرات تمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

٦- اجمالي تكوين رأس المال % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي

يتكون اجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) إجمالي الإنفاق لزيادة الأصول الثابتة للاقتصاد بالإضافة إلى صافي التغيير في مستويات المخزون ، على النحو المحدد من قبل البنك الدولي .

الخاتمة

يبرز النجاح الباهر لبعض الدول النامية التي حققت مستويات عالية من التنمية رغم قلة مواردها والمتخذه من التعليم منطلقا ودافعا نحو تحقيق التنمية ، وهنا تبرز تجربة ماليزيا ، حيث إنها من التجارب الرائدة في مجال تحقيق التنمية المستدامة والتي انطلقت من الاهتمام الشديد بالتعليم في كافة مراحلها وتحمل النفقات الكبيرة والتي ساهمت بشكل كبير الى الوصول بماليزيا لمصاهت الدول المتقدمة ، والانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويحتل التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص قلب اقتصاد المعرفة والحقول المرتبطة به وفي مقدمتها الادارة المعرفية وذلك لأسباب جوهرية منها:

- أن التعليم العالي هو المنبع الأساسي لأنشطة البحث والتطوير و انشاء نظم الابتكار ، اضافة الى دورها في اعداد اصحاب المعرفة في كافة المجالات والانشطة الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، ويبقى السؤال الهام للدول النامية والمتقدمة كيف يمكن الاستفادة من أمكانيات التعليم العالي لتعزيز النمو الاقتصادي وعدم هدم وتقويض الادوار الأخرى التي تقوم بها الجامعات للمجتمع .

تستطيع الدول العربية ومصر الاستفادة من التجارب الناجحة في تحقيق التنمية المستدامة مثل تجربة ماليزيا ، حيث أن التحديات والصعوبات المتواجدة في الدول النامية تتشابه مع تحديات ماليزيا مثل تحقيق التنمية ، فقد نجحت ماليزيا في تحقيق قفزة اقتصادية نتيجة تضافر كافة العوامل (الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية) وذلك لتهيئة المناخ الاستثماري لتحقيق التنمية المستدامة حيث :

حققت ماليزيا معدلات نمو في الناتج المحلي يصل الى ٦% في الفترة من عام ١٩٨٠ - ٢٠٢٠ وبذلك فقد تفوقت على معظم الدول المتقدمة لقد نجحت ماليزيا في تخفيض معدلات الفقر حيث كانت نسبته عام ١٩٧٠ (٥٢%) من اجمالي عدد السكان حتى وصلت عام ٢٠٠٤ (٥%) نجحت ماليزيا في خفض معدلات البطالة من (٨%) في عام ١٩٨٤ الى (٢,٨%) عام ١٩٩٥ لقد تحولت ماليزيا من دولة تعتمد في اقتصادها على التعدين و الزراعة مع تصدير زيت النخيل والمطاط ، الى دولة يقوم اقتصادها على الصناعات الثقيلة والصناعات التحويلية وتصدير السلع الكهربائية و الالكترونية ثم التحول بعد ذلك الى الاقتصاد المعرفي نجحت ماليزيا في معرفة انه للوصول الى مصاف الدول المتقدمة لابد أن يكون لديها مهارات وقدرات مميزة في العلوم والتكنولوجيا - فقد ارتفع نسبة الإنفاق على البحوث العلمية الى حوالي ٧% من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٥ حتى وصلت في عام ٢٠١٠ الى حوالي ١,٥% في الوقت الذي وصلت النسبة في النرويج والتي تعد الدولة الاولى بناء على تقرير التنمية البشرية على المستوى العالمي عام ٢٠٠٥ والتي وصلت الى ١,٧% و لقد حققت ماليزيا درجة كبيرة في القضاء على الامية ويعتبر ذلك انجاز تتميز به ماليزيا بين دول العالم النامي - فقد وصل عدد من يعرفون الكتابة والقراءة في عام ٢٠٠٠ الى ما يقرب من ٩٣,٨% من اجمالي السكان مقارنة بعام ١٩٧٠ والذي وصلت فيه النسبة الى ٥٣%. لقد حققت ماليزيا طفرة هائلة في مجال الاهتمام بالتعليم والموارد البشرية ، حيث ارتفع معدل اشترك المرأة الماليزية في قطاع التعليم في عام ٢٠٠٠ الى ٤٩,٣% لقد نجحت ماليزيا في تحقيق التحول الى اقتصاد المعرفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنافسية ، الامر الذي يحتاج الى تنمية القدرات الابداعية و الابتكارية و تحسين الجودة العمالية المهنية والتعليمية لقد نجحت ماليزيا في انشاء وحدات في المراكز البحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا ، و الذي يتطلب التنمية المستمرة للقدرات الوطنية خاصة في مجالات الابتكار والبحوث ، ويعتبر رأس المال البشري أهم المكونات الاقتصادية الامر الذي يحتم ضرورة تنمية الامكانيات الفكرية والذهنية .

نتائج الدراسة

وبناء على ما تقدم ذكره فإنه :

- ❖ أصبح النظر إلي الاستثمار في تعليم البشر مثل الاستثمار الحقيقي في المشروعات الإنتاجية وأصبح ينظر للإنسان علي انه رأس مال منتج والإنفاق عليه يعد استثمار مضمون .
- ❖ إن التعليم العالي والجامعي يساهم بشكل مباشر في زيادة الدخل القومي الإجمالي وذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية للايدي العاملة .
- ❖ يعد التعليم بشكل عام حتمية اقتصادية مزدوجة حيث يعد استثمارا وفي نفس الوقت استهلاكاً - استثمارا من حيث قيام التعليم بإعداد القوي البشرية والتي تعد أهم عنصر من عناصر الإنتاج - وقد يكون استهلاكاً حيث يعد إشباعه لحاجات الأفراد وذلك من أهم الحاجات الأساسية .
- ❖ تعد مصر ومعظم البلدان العربية يعانون من ضعف الاستثمار في رأس المال البشري .
- ❖ لذلك فقد بذلت مصر جهودا عديدة لإصلاح أنظمتها التعليمية إلا أن السياسة التعليمية لمصر قد ركزت علي جانب التوسع الكمي علي حساب التوسع النوعي .
- ❖ - التعليم في مصر مازال يعد مطلبا استهلاكيا وليس استثماريا مما يؤدي إلي ضعف مساهمته في النمو الاقتصادي المصري .
- ❖ التنمية المستدامة اتجاه عالمي يهدف إلي التوسع في خيارات الأفراد للعيش حياة صحية وتعليمية ومستوي معيشي لائق وهذا ما قامت برعايته هيئة الأمم المتحدة والصادر عن تقارير دولية بصفه دورية والذي يجب مسابته وفق الخطط والآليات المحددة لتواجد مصر علي الخريطة العالمية .
- ❖ إن الاتجاه المعاصر لمفهوم التنمية المستدامة يتجه إلي الاهتمام بالإنسان والتي تتعلق بمفهوم العملية التنموية سواء التي تتعلق ببناء قدراته أو التوسع في الخيارات والبدائل وقد تطور هذا المفهوم نتيجة لما شهده العالم من تطور علي المستوي الاقتصادي أو الاجتماعي وظل يتطور مع تطور أحوال واختلاف المجتمعات بما يتماشى مع تطلعات واحتياجات البشر لذلك اكتسب ذلك المفهوم صفة الاستدامة .
- ❖ عقدت ثلاث مؤتمرات قمة من خلال منظمة الأمم المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتي عام ٢٠١٤ وكان من أهم النتائج لهذه المؤتمرات اعتماد جدول أعمال القرن والذي أصبح وثيقة لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة والذي احتوي علي ما يقرب من (٢٥٠٠) توصية .
- ❖ *التنمية المستدامة تشمل علي ثلاث أبعاد (البعد البيئي - البعد الاقتصادي - البعد الاجتماعي)
- ❖ يري الباحث انه لا بد من الاهتمام بقطاع التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص كاستثمار من شأنه العمل علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي تعد اساس التنمية البشرية وذلك من خلال :
(أ) - إصلاح القطاع التعليمي بما يتماشى مع القطاعات الإنتاجية بشكل أكثر فعالية مع مساهمة القطاع الخاص في دعم وتمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية .
(ب) - إتاحة فرص التعليم للجميع وهذا من أهم أهداف التنمية المستدامة لان ذلك يعد حق من حقوق الإنسان الأساسية مع إعطاء الفرص لجميع الأفراد لتنمية طاقاتهم الإبداعية من خلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي .
- ❖ تعتبر ماليزيا بلد دائمة الحركة نشطة ، حيث وفرت الحكومة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات من خلال تحفيز الاستثمارات .
- ❖ على مستوى التعليم في ماليزيا تتولى التمويل الحكومة الفيدرالية حيث حرصت الحكومة الماليزية علي تقديم الخدمات التعليمية الاساسية مجانا ، حيث بلغ دعم الحكومة الماليزية للتعليم الي ٢٠.٤% من الميزانية العامة للدولة .
- ❖ لقد أهتمت الحكومة الماليزية بقطاع الصحة ، حيث اعتبرته جزءا أساسيا من استراتيجية التنمية الشاملة بعد أن علمت أن الوضع الصحي الامثل هو وسيلة وهدف للتنمية الاقتصادية .

التوصيات والمقترحات

وفي ضوء الاستنتاجات يمكن ابداء مجموعة من التوصيات كبرامج لدعم التنمية لمصر والدول العربية .

- ❖ أن مؤسسات التعليم العالي والجامعي تستطيع بشكل كبير تعزيز الوعي لمحاور التنمية المستدامة
- ❖ (التنمية البيئية - التنمية الاقتصادية - التنمية الاجتماعية) ويساعد بشكل كبير في تشكيل السياسات القومية والرأي العام ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

- ❖ أن قيام التعليم العالي بدوره لإنجاز عملية الاستدامة لن يحدث بشكل مسير - فالتعليم العالي يواجه صعوبات وتحديات كبيرة ترتبط بشكل مباشر بالتمويل - وشروط الالتحاق بالجامعات وتوفير التدريب (المهاري) وقابلية الخريج للعمل في القطاعات المختلفة ---- الخ
- ولكن يمكن الحد من التأثيرات لهذه الصعوبات سواء علي المستوي المحلي أو العالمي ، بما يؤدي ألي تعزيز دور التعليم العالي والجامعي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة عن طريق بعض المقترحات:**
- (1) ضرورة تشكيل لجان تتكون من علماء وخبراء مصريين لوضع خطة استراتيجية متكاملة لنقل التجربة الماليزيا في البحث العلمي والعمل على التحول لاقتصاد المعرفة مع الاستعانة بخبراء من ماليزيا لوضع الية التنفيذ .
 - (2) وضع أنظمة تقييمية دورية للجامعات تركز على أسس علمية - مثل نظام setara والذي يقوم على تحديد ومعرفة نقاط الضعف وكذلك تحفيز المشاركة في التصنيف العالمي للجامعات .
 - (3) وضع نظم للمساءلة والتقييم على مستوى الجامعات ، والذي يساعد في المقابل على زيادة الجودة
 - (4) وذلك من وضع برامج للتعليم العالي مطابقة لمتطلبات سوق العمل ، بالتالي يستدعي ذلك انشاء مجالس مكونة من أساتذة لتنقيح البرامج والتخصصات بحسب الاوضاع الاقتصادية مثلما تم في ماليزيا
 - (5) العمل على تقوية العلاقات والروابط بين الجامعات العربية والجامعات العالمية المتقدمة للاستفادة منها في كافة المجالات .
 - (6) استخدام التقنيات المتطورة الحديثة ونظم المعلومات المتطورة مع تصميم مناهج وبرامج ترتبط بالبيئة التعليمية العالمية .
 - (7) العمل علي التعاون المثمر بين مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث والقطاعات
 - (8) (الخاص - العام) لوضع البرامج الفعالة لتدريب وتعليم العاملين لتدعيم أنماط الإنتاج المستدام مع العمل علي استخدام التكنولوجيا المتطورة ، حيث تفيد هذه البرامج توفير الكفاءات البشرية التي تساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
 - (9) العمل علي قيام التعليم العالي والجامعي بتطوير الهياكل البحثية والخدمية والتدريسية بما تتماشى مع تلبية متطلبات التنمية المستدامة وعدم التركيز فقط علي إجراء التعديلات في المقررات الدراسية بالحذف أو الإضافة .
 - (10) ضرورة تنمية قدرات الأفراد في مؤسسات التعليم العالي علي الاشتراك بفاعلية في التنمية المستدامة داخل مؤسسات التعليم العالي
 - (11) عمل نماذج للمجتمع المستدام داخل الجامعة ومؤسسات التعليم العالي مع إجراء تقييم دوري بشكل مستمر
 - (12) إعادة النظر في المقررات التعليمية مع المراجعة الدائمة لها بحيث تعكس المتطلبات والمفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة علي أن تشمل الأنشطة التعليمية و التأكيد علي تطبيق المعايير والقيم المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة.
 - (13) ضرورة اشتراك ومساهمة التعليم العالي والجامعي في عمليات الإصلاح العام للتعليم في المجتمع علي اعتبار أن التعليم العالي والجامعي هو جزء من نظام شامل مترابط داخل بيئة يؤثر ويتأثر بها
 - (14) ضرورة التأكيد علي مفاهيم الجودة (جودة التعليم العالي والجامعي) بحيث تتماشى مع وظائفه وأنشطته العديدة (البحث - التعليم - الطلاب - هيئة التدريس - الإدارة) والمساهمة في التنمية وتحسين اوضاعهم.
 - (15) ضرورة العمل علي إيجاد مصادر تمويل إضافية للتعليم العالي والبحث العلمي إضافة إلي الدعم الحكومي (مخصصات التعليم) الذي يظل أساس لضمان تحقيق المهام الاجتماعية والتعليمية في أن واحد وفي سياق مفهوم الأمن العام والقومي والذي يتبناه المجتمع.
 - (16) يجب وضع نظم تعليمية تتسم بالمرونة بدرجة كبيرة بمعنى أن تجعله قادرا علي التكيف مع الصدمات الاقتصادية والتي قد يتعرض لها أي مجتمع .
 - (17) ضرورة وضع وإعداد خطط (خطط طوارئ) مع تحديد آليات العمل حال حدوث أي أزمة من الأزمات سواء علي المستوي العالمي أو علي المستوي المحلي ، وهنا لا بد أن تقوم الدولة بتحديد فئات وطبقات السكان الذين قد يكونوا أكثر عرضة للضرر حتي يتم تخفيف حدة الأزمة عليهم ، وحصولهم علي الحقوق المختلفة واهم هذه الحقوق الحق في التعليم مثل الحق في الحياة .

- 18) ضرورة وضع أنظمة إنذار مبكر تسمح للدولة القيام بعمل إجراءات وقائية نحو الأزمات التي قد تحدث في المستقبل بما يجعلها قادرة علي وضع الخطط لتخفيف أثار هذه الأزمات علي الافراد.
- 19) ضرورة إنشاء صندوق وطني خاص بتطوير التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي ,حيث يقوم بجمع التبرعات والهبات والمساعدات المقدمة من المجتمعات والإفراد والهيئات الدولية أو المحلية ويقوم هذا الصندوق بالإففاق علي الأبحاث العلمية والتطوير الفعال لمؤسسات التعليم العالي والجامعي , خاصة عند حدوث أزمات اقتصادية.
- 20) ضرورة تكاتف المجتمعات العربية والدولية والهيئات المعنية بالتعليم " اليونسكو" بتقديم المساعدات المادية لبعض الدول الفقيرة أو المحرومة من حق التعليم خاصة الدول المعرضة للازمات الاقتصادية.
- 21) لقد انتهجت ماليزيا الكثير من السياسات التنموية والتي كان لها دور بارز في تحسين الأوضاع الاقتصادية لها , والتي يمكن لمصر الاستفادة منها.
- 22) الأخذ بالتخطيط بشكل عام والتخطيط الاستراتيجي والذي يعد الأساس في أي عمل تنموي مع الاستعانة بالهيئات الداعمة وخاصة الهيئات والمؤسسات التعليمية والبحثية لتحقيق أقصى استفادة
- 23) من الأسباب الرئيسية لنجاح التجربة الماليزية لكافة القطاعات الداخلية والخروج والتعافي من الأزمات الاقتصادية خاصة الأزمة المالية ١٩٩٧ يرجع إلي الإدارة الرشيدة للقائد مهاتير محمد والذي رفض كافة الاملاءات والشروط الصادرة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث أمر بعدم السماح لهروب رؤوس الأموال خارج ماليزيا.
- 24) من ابرز مظاهر التصدي للازمات المالية في ماليزيا هي بعد الحكومة الماليزية عن ما يسمي بتمويل العجز بالعجز مع منع هروب رؤوس الأموال من ماليزيا للخارج.
- 25) ضرورة الاستفادة من دور الموارد البشرية حيث أن ماليزيا من أكثر دول العالم التي اهتمت بحكوماتها بتطوير وتحديث المورد البشري حيث إن هناك قناعة كبيرة بان التنمية لا تتحقق إلا بالإنسان وللإنسان .
- 26) لا يوجد خلاف علي تطبيق تجربة ماليزيا لمصر خاصة بعد إثبات نجاحها علي كافة المستويات والقطاعات , لكن عند تطبيقها في مصر لابد إن يكون هناك دوافع اقتصادية وتوفير مناخ استثماري لتشجيع الاستثمارات المصرية لتحقيق المنفعة والمصلحة العامة للاقتصاد المصري .

المراجع

1. جاك ديلور - التعليم ذلك الكنز الكامن : تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ، تعريب جابر عبد الحميد جابر - دار النهضة العربية - ١٩٩٧ - ص ١٦٣ .
2. نوال نمور ، كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي - مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير - جامعة منتوري قسطينة - ٢٠١١/٢٠١٢
3. حامد عمار - التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم - المؤشرات - الاوضاع , الجزء الاول ، سينا للنشر - القاهرة - ١٩٩٢ - ص ٢٣٤
4. - كنيده فراخ خالدي - التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة , مداخلة في الملتقى : أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية - دامعة ٨ مايو - ٢٠٠٩
5. ٩- حامد عمار - التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم - المؤشرات - الاوضاع - الجزء ١ سينا للنشر - القاهرة ١٩٩٢ ص
6. - نبيل السمالوطي - التنمية ومجتمع المعلومات في العالم العربي - سلسلة دراسات اسلامية - العدد ١١٢ - المجلس الاعلى للشئون الاسلامية - وزارة الاوقاف - القاهرة - ديسمبر ٢٠٠٤ ص ٨
7. خالد مصطفى قاسم - ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة -الدار الجامعية - الاسكندرية - مصر - ٢٠٠٧ص
8. محمد عثمان غنيم - ماجدة احمد ابو زلط - التنمية المستدامة - فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها - دارر الصفاء - الاردن ٢٠٠٧ - ص٧٢
9. اسماعيل محمد صادق - التجربة الماليزية - مهاتير محمد والصحة الاقتصادية - الطبعة الاولى - ٢٠١٤ - القاهرة ص٢٢

10. خالد محمد السواعي - ٢٠١٢ م - القياس الاقتصادي - دار الكتاب الثقافي - دار الناشر - دار الكتاب الثقافي عمان - الاردن - ص ٢٠٠٥ .
11. عطا عبد القادر - الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق - دار الجامعة - الاسكندرية ٢٠٠٥ .
12. نبيه فرج امين الحصرى - تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامى - دار الفكر الجامعى - الاسكندرية - الطبعة الاولى ٢٠٠٩
13. اسامة محمد احمد الغولى - تقييم التجربة الماليزية - المسلم المعاصر - مجلة فكرية - اصدار مؤسسة المسلم المعاصر العدد ٨٧ - القاهرة - ١٩٩٨
14. سعد على حسن التميمي - تجربة التنمية الماليزية - دراسة فى الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية - أطروحة دكتوراة - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - العراق - ٢٠٠٥ - ص ٤٣
15. سارة بو سعيود - دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادى فى تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير فى علوم التيسير - جامعة فرحات عباسى - سطيف - الجزائر ٢٠١٣ ص ٢٣١ - ٢٣٢
16. بلال محمد سعيد المصرى - تجربة ماليزيا فى التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة) - رسالة ماجستير فى العلوم الاقتصادية - كلية العلوم الادارية - جامعة الازهر - غزة - ٢٠١٦ -